بسكـــرة

كلية الحقوق والعلوم السياسيـــة

قســـم العلـــوم السيـاسيـة

دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية (تركيا - أنموذجا)

مذكـرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة وادارة محلية

-إعداد الطـالبة: **- إشراف الأستاذ:**

رحاب عواطف **سعيديالسعيد**

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
سعيدي السعيد		مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمان الرحيم

مقدمة

مقدمة :

يعتبر موضوع النخبة من الظواهر الجديرة بالدراسة كمجال للبحث في العلوم السياسية ،و ذلك لما لها من أثر بالغ على الحياة السياسية و على سلوك الدولة الداخلي الخارجي.

و تأتي النخبة السياسية كمفهوم ، يعبر عن جماعة بشرية معينة في إطار النظام السياسي ،و تمارس نمط من انماط العلاقة السلطوية بين الحاكم و المحكوم إذ أن الحاكم و عبر مر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته السلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها ، و لذلك فالنخبة السياسية تتميز عن باقي النخب الاخرى ، كونها تؤثر اكثر من غيرها من طبقات المجتمع في رسم الحراك السياسي داخل الدولة و مجتمعها السياسي بمختلف الاتجاهات سلبا او ايجابا انطلاقا مما تملكه من مميزات مقارنة بغيرها من طبقات المجتمع ، ومن جملة هذا الحراك عملية التنمية السياسية كونها عملية سياسية تسعى الى ترسيخ فكرة المواطنة ، و تحقيق التكامل و الاستقرار داخل الدولة وتعمل على تفعيل مشاركة افراد المجتمع في العملية السياسية.

اهمية الموضوع :

و تكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية :

1 -معرفة دور النخبة في ترسيخ التنمية السياسية من خلال ما تقوم به النخبة داخل النظام السياسي وذلك بتفعيل المشاركة السياسية من اجل تحقيق الاستقرار السياسي .

2 -دراسة تلك الاقلية التي تتميز بمؤهلات القوة و النفوذ التي تستطيع بها قيادة الاغلبية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى:

1 -رصد واقع أداء النخب في تفعيل عملية التنمية السياسية.

2 - تحليل علاقة التنمية السياسية بالنخبة من خلال قدرتها في حل أزمات التنمية السياسية و تحقيق الاستقرار السياسي الذي يعتبر جوهر التنمية السياسية.

3 -مبررات اختيار الموضوع:

تنقسم اسباب اختيار الموضوع الى اسباب ذاتية و أخرى موضوعية .

1 -الأسباب الذاتية:

-الرغبة في تناول موضوع النخبة بوجه عام و دورها في عملية التنمية السياسية على وجه الخصوص .

2 - الأسباب الموضوعية :

-دراسة نموذج حكومة حزب العدالة و التنمية التركي باعتباره احد النماذج الناجحة في تحقيق استقرار النظام السياسي التركي.

اشكالية الموضوع :

انطلاقا من اهمية النخبة السياسية و دورها في تحقيق الاستمرارية و الديمومة للنظام السياسي من خلال خلق ثقافة سياسية و نقلها بين افراد المجتمع الواحد للوصول الى تحقيق الاستقرار السياسي ، ومدى الدور الذي احدثته النخبة السياسية في تركيا ممثلة في حزب العدالة والتنمية عند وصوله لسدة الحكم في 2002 ، وعلى هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف ساهمت النخبة السياسية في تحقيق التنمية السياسية من خلال التجربة التركية؟

وللإجابة عن الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية :

1-ماهو مفهوم النخبة ؟

2-ماهي التنمية السياسية ؟

3-ما اثر النخبة في التنمية السياسية ؟

4 -ما مدى تأثير النخبة التركية في تحقيق الاستقرار السياسي؟

الفرضيات:

1-تتحقق التنمية السياسية من خلال قدرة النخبة على خلق نوع من التوازن بين النخب الموجودة داخل النظام السياسي.

2-كلما كانت النخبة السياسية تتمتع بالشرعية والمشروعية أدى ذلك إلى تحقيق التكتل القومي و بالتالي مواجهة التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية السياسية .

3-النخبة السياسية لها القدرة على الاستمرار و الاستقرار لإتباعها المرونة في التعامل مع قيم العلمانية.

المناهج المستخدمة:

_اقتراب النخبة:وقد تم الاعتماد على هذا الاقتراب من اجل فهم الظاهرة السياسية عبر وسيط النخبة اي دراسة تأثير النخبة على عملية التنمية السياسية .

1 -المنهج التاريخي :قد تم الاعتماد على هذا المنهج في رصد المداخل لمفهومي النخبة و التنمية السياسية .

2 -المنهج الوصفي : قد تم الاعتماد على هذا المنهج في تحديد مفهوم النخبة و في و صف أثر النخبة في عملية التنمية السياسية و كذا في دراسة العوامل المحددة لدور النخبة في عملية التنمية السياسية .

الصعوبات:

_تداخل الموضوع مع بعض المفاهيم الاخرى تستدعي الى تحليل كل موضوع على حدى مع التركيز على اهم المتغيرات و كشف العلاقات الثابتة بينها .

الدراسات السابقة:

1 -الكتب :

1 -كتاب شريف تغيان ،تحت عنوان رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول و محطم الصنم الاتاتوركي :حيث تم في هذه الدراسة التركيز على شخصية الرئيس رجب اردوغان و سياساته التي حققت نقلة نوعية ، حيث تم التركيز على دور حكومته في تحقيق اعلى مستويات التنمية الاقتصادية مما ساهم في تحقيق التنمية السياسية

2 -كتاب صامويل هانغتنون تحت عنوان التنمية السياسية حيث رأى ان التنمية تقوم على ثلاث مقومات للتنمية السياسية وهي التمايز و ترشيد السلطة و المشاركة السياسية.

.

3 -تقسيم الدراسة:

لإجابة عن الاشكالية الموضوع تم اعتماد خطة بثلاثة فصول ،الفصل الاول يندرج تحت عنوان الاطار النظري للنخبة و التنمية السياسية ، وتم الطرق فيه المبحث الاول المفاهيم و المقاربات النظرية للنخبة و الثاني المفاهيم و المقاربات للتنمية السياسية .

و الفصل الثاني تم الطرق فيه لأثر النخبة في التنمية السياسية و المبحث الاول الوظيفة التنموية للنخبة السياسية ، اما المبحث الثاني تم التطرق فيه للنخبة و ازمات التنمية السياسية.

أما الفصل الثالث تحت عنوان النخبة السياسية في تركيا و المبحث الاول تم التطرق فيه للوضعية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للحكومة التركية قبل 2002 اما المبحث الثاني تم التطرق فيه لوصول حزب العدالة و التنمية للحكم في 2002 ، و المبحث الثالث تم التطرق فيه للسياسات الداخلية و الخارجية للحزب.

الفصل الأول

الإطار النظري للنخبة والتنمية السياسية

تمهيد:

شكلت النخبة منذ اواخر القرن التاسع عشر موضوعا هاما في العلوم الاجتماعية و السياسية ، ذلك لما لها من دور في عملية التأثير على المسائل السياسية و الاجتماعية ،فهي تمثل تلك الجماعات التي تتولي عملية اتخاذ القرارات المؤثرة في سياسة المجتمع

ولها من القوة و النفوذ ما يتعدى نطاق اية جماعة اخرى في المجتمع بأسره وتعتبر كذلك هي مصدر القيم ومنبع المعايير و الاتجاهات و من ثم هي العامل الاساسي لتحقيق التكامل والتماسك الاجتماعي و السياسي في دولة ما.

المبحث الاول: المفاهيم والمقاربات النظرية للنخبة

المطلب الاول: مفهوم النخبة

تدل كلمة النخبة او الصفوة في اللغة العربية معنى الخلاصة ؛ فيقال صفوة الشيء ،خلاصته و خياره ،ويقال اصطفاه اي اختاره ،و الصفوة من الماء ، ونحوه تعني القليل ، وانتخب الشيء اختاره ، والنخبة ما اختار منه ونخبة القوم خيارهم والانتخاب هو الاختيار والانتقاء و منه النخبة هم جماعة تختار من الرجال [1].

كما تدل كلمة النخبة على انها الفئة من النخب التي تكون اكثر دقة و اكثر مرغوبية، من قبل الجماهير و تكون هذه الصفوة المؤهلة موجودة بوفرة في الديمقراطيات الليبرالية[2].

كما تعرف النخبة بأنها الفئة القليلة داخل المجتمع ، لها مكانتها الاجتماعية العالية ، وتؤثر على او تحكم بعض او كل شرائح المجتمع الاخري.

وقد استخدم مصطلح الصفوة او النخبة élite في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات تفوق معين اي ذات النوعية الممتازة ،ثم توسع استخدامه ليشمل الاشارة الى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية او الطبقات من النبلاء ، ويذهب "بوموتور" الى ان اول استخدام لمصطلح النخبة في اللغة الانجليزية يرجع الى سنة 1823 ،حيث كانت تطلق على فئات اجتماعية معينة ،غير ان المصطلح لم يستخدم بشكل واسع في الكتابات السياسية و الاجتماعية في اوروبا حتى فترة متأخرة من القرن 19 ،ولم يشتهر في بريطانيا و امريكا إلا في اوائل القرن العشرين ،خاصة عندما انتشر عبر نظريات النخبة ، وبشكلاساسي عبر كتابات "باريتو" سنة 1930 ، وقد استخدم مصطلح الصفوة السياسية كأحد المناهج الشهيرة في التحليل السياسي و الاجتماعي منذ القرن التاسع عشر ،خصوصا في الدراسات المتعلقة بتحديد دور الاجهزة البيروقراطية في عمليةاتخاذ القرارات السياسية ذات الطبيعة السياديةِ.

و بناءا على ماتم تناوله يمكن تعريف النخبة من الناحية اللغوية :انها افضل جزء في المجتمع.

اما من الناحية الاصطلاحية فهناك من يذهب الى ان النخب هي نفر من الناس تؤهلهم طبيعتهم او اختيارهم من قبل الاخرين لممارسة السلطة ،كما يرى" روبرت دال"بان النخبة هي مجموعة من الافراد يشكلون اقلية تسود تفضيلاتهم عند حدوث ازمات تكون متعلقة بالقضايا الاساسية في المجتمع ،كما يقول رايت ميلز " عن النخبة بأنها نخبة القوة بمعنى هي تتحكم و تسيطر في القرارات السياسية والاقتصادية [3]

---

[1]- ثروت مكي ، النخبة السياسية و التغيير الاجتماعي ،تجربة مصر من 19521967 مصر:عالم الكتب للنشر و التوزيع،2005،ص 20.

[2]- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي –انجليزي)،(دسن)، ص 451.

[3]-على محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي ، دار الكتاب الحديث : مصر ، 2004، ص11.

ان تبرير النخبة يستند على امرين اساسيين هما :

1 _ان المجتمعات لا يمكن لها ان تقاد و تحكم من خلال شخص واحد ،اذ مهما بلغت امكانات هذا الشخص فإنه سيبقى عاجزا عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام اوامره وتنفيذها.

2_ان الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لأنها اغلبية ،فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم بدرجة تماسك تؤهلها لحكم نفسها ،الامر الذي لا يوجد في الاقلية التي تستطيع بتلاحمها وتنظيمها قيادة الاغلبية ، ولذلك لكونها تتمتع بصفة الاقلية التي تسهل تنظيمها اضافة الى تمتعها بمميزات السلطة و القوة والنفوذ.

و في اطار هذا سنحاول دراسة ثلاث تعار يف لرواد و منظري النخبة في علم الاجتماع السياسي و هم :باريتو ،جيتانو موسكا ،رايت ميلز و التي تعتبر في الاساس عبارة عن رد فعل لكتابات كارل ماركس ،فقد اراد هؤلاء الكتاب ان يؤكدوا على اخفاق النظرية الماركسية الخاصة بإمكانية الوصول الى مجتمع لا طبقي عن طريق انقسام المجتمع الى فئة قليلة العدد حاكمة ، و فئة محكومة كثيرة العدد ، واستخدام هؤلاء المفكرين في ذلك مفهوم الصفوة السياسية كبديل لتصور ماركس الخاص بمفهوم الطبقة الاجتماعية[1]

اولا:مفهوم النخبة عند فلفريدو و باريتو(1848-1923):

قام باريتو باستخدام تعبير التباين الاجتماعي للإشارة الى حقيقة اختلاف الناس فيما يتعلق بخصائصهم الاخلاقية و الفكرية ،بحيث نجد بعضا منهم يتفوق على الآخرين فيما يتعلق بهذه الخصائص وقد استخدم باريتو مفهوم النخبة للإشارة الى التفوق في مجالات الذكاء و الطبع و المهارة و القدرة و القوة ...الخ وعلى الرغم من انه اعترف بإمكانية حصول بعض الافراد على لقب "نخبة "مقبلة[2]

ولقد ميز باريتو بين نوعين من الصفوات :صفوة حاكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل مباشر او غير مباشر ، وصفوة غير حاكمة و هي تتمتع بالصفات المميزة للصفوة الاولى و لكنها لا تمارس الحكم ، وتشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا في المجتمع ،اما بقية افراد المجتمع فيشكلون في راي باريتو الاصفوة ، وهم لايمثلون وزنا سياسيا كبيرا[3].

و الشيء الذي يجذب اهتمام باريتو اكثر من غيره هو التعارض القائم بين اولائك الذين يملكون مقاليد السلطة اي الصفوة الحاكمة، و الذين لا يملكون شيئا اي الجماهير ، وهذا ما نجده في مؤلفه الشهير "العقل و المجتمع" و ربما كانت هذه الفكرة بالذات هي من بين

---

[1]-ثروت مكي ،مرجع **سابق**،ص 20.

[2]على محمد بيومي، مرجع سابق، ص 14.

[3]- عبد الله الزبيري،النخب السياسية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع تنظيم سياسي و اداري ، جامعة الجزائر ، 2001، ص 15

الدعامات الاساسية التي قامت عليها تفرقة موسكا بين الصفوة والجماهير ، ولقد كانت موسكا هو اول من حاول اقامة علم السياسية يستند في المحل الاول عن التفرقة[1]

[1]-هشام صاغور "دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية(1989-2011)" مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة بسكرة،2011،ص 5.

ثانيا :مفهوم النخبة عند جاتانو موسكا (1858-1941)

ينظر موسكا الى مفهوم الصفوة من زاوية مختلفة الى حد ما ، فهو يؤكد ان كل المجتمعات الانسانية عبر تاريخها قد انقسمت الى طبقة حاكمة قليلة العدد ، و طبقات محكومة كثيرة العدد وعلى الرغم من ان هذه الفكرة قديمة قدم الفكر السياسي ، الا ان موسكا قد اكد ان سان سيمون قد بلورها وطورها فحينما يحقق المجتمع قدرا من التطور والنمو ، يتعين على طبقة خاصة او اقلية منظمة تولي مهنة التوجيه السياسي بالمعنى الواسع لهذا المصطلح ، اي التوجيه في المجالات الادارية و العسكرية و الدينية و الاقتصادية و الاخلاقية . ويسلم موسكا بآن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحاكم ، وتنشآ هذه الضغوط نتيجة لاستياء الجماهير من بعض السياسات التي ينفذها الحكام ، وقد يؤدي هذا الموقف الى الاطاحة بالطبقة الحاكمة ، وفي هذه الحالة تظهر الى حيز الوجود طبقة حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة اكثر تلاؤما مع مصالح الشعب ، ويعتقد موسكا ان قوة الطبقة الحاكمة تنبع من انها تشكل اقلية منظمة في مواجهة اغلبية غير منظمة ،كما ان افتقاد الاغلبية للتنظيم يجعل كل فرد فيها ضعيفا في مواجهة الاقلية المنظمة ،ان الاقلية بحكم قلة عددها تستطيع ان تحقق ما لا تستطيع الاغلبية تحقيقه.[8]

ثالثا:مفهوم النخبة عند رايت ميلز:

يذهب ميلز في تفسيره للصفوة على مكانة الصفوة و بنائها لا يتوقف على مواقف الافراد او خصائصهم السيكولوجية ، ولكن يتحددان في ضوء البناء الاجتماعي و الاقتصادي لمجتمع معين ، و الصفوة عند ميلز هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث ، وبالتالي فإن القوة تميل الى اتخاذ طابع نظامي عام ، ويؤدي هذا الموقف الى ظهور منظمات تحتل اهمية محورية في المجتمع ، وان هذه المنظمات تشكل في مجموعها الاوضاع القيادية في البناء الاجتماعي.

و الملاحظ ان ميلز قد عرف الصفوة بآنها صفوة القوة بنفس الطريقة التي عرف بها باريتو "الصفوة الحاكمة" فهو يقول يمكن تعريف صفوة القوة بآنها تضم اولئك الذين يشغلون الاوضاع القيادية[9].

و تلخيصا لما ذكر يمكننا تعريف النخبة بأنها مجموعة الأفراد الذين يملكون اكثر مما يجب ان يملكوا ،اي النفوذ و السلطة و المال مما يتيح لهم هذا التأثير في الاخرين.

المطلبالثاني:النظريات المفسرة للنخبة

---

[8]-علي محمد بيومي، مرجع سابق، ص 14.

[9]-نفس المرجع ،ص 17.

لقد اصبحت نظرية النخبة و نظرية الجماعة و السلطة من النظريات الشائعة جدا من الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول اوروبا في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، وكل منها نظرية سياسية ناضجة مستقلة بذاتها [10]،وقد بنيت نظرية النخبة على فكرة ان كل مجتمع يتكون من قسمين رئيسيين:

الصفوة المختارة: وهي قلة مختارة قادرة ومن ثم لها الحق في القيادة العليا .

القاعدة العريضة: من السكان المقدر لهم ان يكونوا محكومين و الواقع ان دراسة التوازن الاجتماعي يمكن من تقسيم الطبقة و يمكن القول بوجود مستويين فرعيين :مستوى اعلى ومستوى ادنى .

من جهة ينقسم المستوى الاعلى الى مستويين فرعيين :

ا-صفوة حاكمة: تتآلف من الذين يلعبون دورا ملحوظا سواء كان هذا الدور مباشرا او غير مباشر في ادارة شؤون الحكومة .

ب-صفوة غير حاكمة : و هي تلك التي تتكون من باقي افراد الطبقة .

اما المستوى الادنى (الاصفوة): ويشمل اولئك الذين لا يمارسون اي تأثير ممكن على الحكومة [11].

و يمكننا التمييز بين اربعة اتجاهات اساسية في دراسة الصفوة و هي:

الاتجاه الاول: هو الاتجاه التنظيمي الذي يمثله موسكا وتلميذه روبرت ميشلز:

يقوم هذا الاتجاه على فكرة اساسية مفادها ان النخبة تمتلك مقاليد القوة و القيادة ويرجع ذلك لما لها من قدرات تنظيمية و القدرة في تقرير مصادر القوة في المجتمع،بحيث من وجهة نظر موسكا بوضوح بخصوص النخبة الكلاسيكية بقوله: من بين الوقائع و الاتجاهات الثابتة التي تجدها في كل الكائنات العضوية السياسية ، ففي كل المجتمعات تظهر طبقات من الناس طبقة تحكم و طبقة اخرى محكومة ، و الطبقة الاولى اقل في العدد من الطبقة الاخرى ، وتحتكر القوة وتتمتع بكامل الامتيازات في حين ان الاخرى ، وهي الاكثر عددا انما تخضع لسيطرة و توجيه الاولى [12].

بالإضافة الى صغر حجمها ووسائل الاتصال لديها و بساطتها المتوفرة لديها تمنحها هذه المقدرة التنظيمية العالمية التي تمكنها من صياغة سياساتها بشكل سريع و مواجهة

---

[10]-هشام صاغور ، مرجع سابق ، ص 11.

[11]-محمد شلبي ، المنهج في التحليل السياسي،مكتبةنوميديا للثقافة و العلوم ، الجزائر ، 1997، ص ص205،206.

[12]-هشام محمد الاقداحي، سيكولوجية النخبة العليا و الزعامة ، الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، 2009، ص 98.

الاخطار الخارجية و محاربة القوى المناوئة ، وهذا بعكس الاغلبية التي تفتقر للتنظيم و غياب الهدف المشترك ، وافتقارها الى نظام الاتصال .

و اجمالا لما جاء بهم وسكا ، فالفكرة الجوهرية لدراسة النخبة متمثل في ان مصدر القوة للأقلية هو من خلال قدرتها التنظيمية و تقديرها لمصادر القوة التي قد تكون اقتصادية او عسكرية او دينية ، كما تعتمد قوة الصفوة ايضا على تماسكها الداخلي ، ويؤكد موسكا ان مكانة الاقلية محفوظة دائما كونها اقلية[13].

ومن هنا نقول ان الاقليات الحاكمة تسعى باستمرار الى اسهام و مشاركة اكبر قدر من الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية و الخارجية و المحافظة على الاستقرار وهذا ما يمكن المجتمع من مواجهة الاخطار الخارجية

اما روبرت ميشلز الذي يعتبر تلميذ موسكا ، فقد نادى بما يعرف بالقانون الحديدي الاوليقارشي و هو قانون عام يسري على كافة المنظمات بما في ذلك الدولة ، وان الديمقراطية مستحيلة التحقق على ارض الواقع ، كون ان اي نظام ديمقراطي توجد به اقلية تحتكر اتخاذ القرارات المهمة في المجتمع، لكن عاد ميشلز ليقول ان الديمقراطية تسمح بظهور عدد من الاحزاب على رأس كل اقلية ، هذا التنافس الحزبي يسمح للجماهير بان تمارس قدرا من التأثير و الضغط غير المباشر على الاحزاب ، وبذلك فإن الديمقراطية تقيد الاتجاه الاوليقارشي ، ولكنها لا تستطيع تجنبه[14].

الاتجاه الثاني:الاتجاه السيكولوجي (النفسي) باريتو:

نادى باريتو بهذا الاتجاه حيث يرى ان القوة بالنسبة للنخبة تكمن في ميزاتها السيكولوجية ، ولقد قام باريتو بعرض افكاره في كتابه العقل و المجتمع ، وتشكل النخبة لديه جزء من نظرية سوسيولوجية عامة تفسر النشاط الاجتماعي بالرجوع الى عوامل نفسية معينة ، فالنخبة ليست نتاجا للأوضاع الاقتصادية ، ولا تعتمد على مهارات تنظيمية ، ولكنها نتاج لما اسماه بالثوابت التي قصد بها الصفات الانسانية الدائمة و الثابتة على مدار التاريخ ، ولم يكتفي باريتو بتقديم بوصف علمي لبناء النخبة ، ولكنه حاول معالجة التغيير الذي يطرأ على النخبة ، نتيجة معالجته نظرية "دورة النخبة " و التي تشكل احدى القضايا الهامة في علم الاجتماع السياسي ، و التي تتضمن تصورين اساسيين ،من

---

[13]- نفس المرجع،ص 99.

[14]-الطاهر بن خرف ،النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الايديولوجي و الممارسة السياسية ،الاساسالايديولوجي للنخبة الحاكمة في الجزائر،الجزائر : دار هومة ، 2007،ص38.

ناحية تشير دورة النخبة الى العملية التي بمقتضاها يدور الافراد بين النخبة الواحدة ، ومن ناحية اخرى تتضمن الدورة بإحتلالمكانة النخبة الحاكمة بنخبة جديدة[15].

حلل باريتو التاريخ الانساني على انه صراع نخب و في ضوء تفسيره لسيطرة النخبة وتغييرها ، استخدم مفهوم الرواسب الذي لا يعدو ان يكون انعكاسا لميول الفطرة الانسانية ، يري باريتو ان الرواسب كقوى دافعة للاستقرار و التغيير هي المتغيرات الاساسية التي تتحكم في التفاعل الاجتماعي ، كما يقول ان الرواسب هي المبادئ الاساسية للتفاعل داخل النظام الاجتماعي ،ليؤكد في الاخير ان تباين توزيع الرواسب هو المسؤول عن بناء الصفوات و علاقتها بالجماهير وهنا نجده يفرق بين نوعين من الصفواتهما:الصفوة الحاكمة والصفوة غير الحاكمة [16].

الاتجاه الثالث:الاتجاه الاقتصادي و يمثله بيرنهام:

يسعى هذا الاتجاه الى تطوير و ايجاد صيغة مناسبة للتوفيق بين النظرية الماركسية عن الطبقة الحاكمة وبين نظريات الصفوة ، يرى هذا الاتجاه الى ان الموقفين يكمل احدهم الاخر ، ولعل اهم دراسة قام بها كانت سنة 1941 ، والفكرة الاساسية في هذه الدراسة تتمثل في ان النظام الرأسمالي اجذ في التدهور ، وانه من الضروري في ان يحل محله مجتمع جديد يسيطر عليه من الناحيتين الاقتصادية و السياسية وهي نخبة ادارية[17] ، ولقد سلم بيرنهام في كتابه الثورة الادارية ، ان السياسة دائما هي مسألة صراع بين الجماعات الاجتماعية في سبيل الوصول الى القمة ، وانه في كل المجتمعات هناك فئة صغيرة تتولي عملية اتخاذ السياسات و عملية صنع القرارات المناسبة للمجتمع ، ويتفق مع النظرية الماركسية في تفسيره للأسس التي تستند اليها الصفوة ، و التي تستمد قوتها من ملكيتها لوسائل الانتاج والتي تجمع من خلال ثروات كبيرة تفتح لها آفاق الهيمنة و السيطرة السياسية ، واذا ظهرت قوة اقتصادية جديدة بفعل ابداع او ابتكار طرق انتاجية جديدة او توصلها الى السيطرة و الهيمنة على وسائل الانتاج ، فإن النخبة تفقد قوتها لتحل محلها قوة اخرى ، الا ان هناك عوامل عديدة منها ازمات النظام السياسي ، وتعدد شركات المساهمة ، وضعف الاسهم بين المشاركين يفسح هذا المجال للمسيرين الاداريين ويضعف سلطات الرأسمالية مما يؤدي بمرور الزمن الى بروز صفوة ادارية جديدة ، تنتقل الى صفوة سياسية حاكمة تجتمع لها السيطرة السياسية و الاقتصادية معا[18]

الاتجاه الرابع: الاتجاه النظامي ويمثله رايت ميلز:

---

[15]-عبد الله زبيري ، مرجع سابق،ص26.

[16]-مولود زايد الطبيب،علم الاجتماع السياسي ،ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، 2007. ،ص 105.

[17]-هشام صاغور،مرجع سابق ،ص15.

[18]-محمد شلبي ، مرجع سابق، ص 212.

يتفق رايت ميلز مع بيرنهام بآن بناء المكانة في النخبة لا يفسر من خلال عبقرية او سيكولوجية افراد النخبة ، و انما تستمد قوتها من خلال سيطرتها على الابنية و المؤسسات الكبيرة التي تميز المجتمعات الحديثة، بينما يرى بيرنهام ان يقوم بربط القوة بالمجتمع من خلال السيطرة على وسائل الانتاج [19].

وفي هذا الصدد يرى ميلز ان تلك القلة الحاكمة في المجتمع ، وهي قلة من الافراد الاقوياء الذين يمثلون المراكز الحاكمة في المؤسسات الكبيرة في المجتمع ، وتتركب صفوة القوة من صفوة مركبة من رجال الحكم و الادارة و القادة العسكريون ، الذين يستمدون قوتهم من المؤسسات و المنظمات السياسية و الاقتصادية و العسكرية التي يسيطرون عليها و يديرونها ، مما يمكنهم من وضع القرارات السياسية الملزمة [20]، فالصفوة التي قام ميلز بدراستها في امريكا تتكون من اولئك الذين يحكمون الشركات الضخمة

ويديرون آلة الدولة ويطالبون بامتيازاتها ، كما انهم يديرون المؤسسات العسكرية و يحتلون الوظائف الاستراتيجية القائدة في البناء الاجتماعي [21].

ونتيجة لما سبق ، يمكن القول بأنه لا يمكن اهمال اي جانب من الجوانب الاربعة السابقة عند التطرق الى مفهوم النخبة باعتبار ان كل الاتجاهات متداخلة و مكملة لبعضها البعض.

المطلب الثالث: انواع النخب.

يمكن تقسيم انماط النخبالسياسية الى نوعين رئيسين هما:

الاولى :نخبة مدنية سواء كانت من رجال الدين او المثقفين او او كبار ملاك الأراضي حيث تهيمن واحدة او اكثر من هذه الفئات على عملية صنع القرار.

الثاني:هو النمط العسكري ، حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على المراكز الرئيسية في المجتمع.

يمكن التطرق الى خمسة انواع من النخب وهي كالتالي:

أولا: النخبة العسكرية Military Elite

---

[19]-هشام محمد الاقداحي ، مرجع سابق،ص108.

[20]-هشام صاغور ، مرجع سابق ،ص16.

[21]-هشام محمد الاقداحي،مرجعسابق،ص 111.

حظيت النخبة العسكرية تاريخيا الاهتمام نظرا لما يقوم به العسكريون من دور في تشكيل تاريخ المجتمعات ، وفي توجيه الامور السياسية و قد قام العديد من المنظرين و منهم" جوردن كرج "في موضوع النخبة العسكرية من خلال دراسته عن الجوانب السياسية للجيش النمساوي و اثره على السياسة الخارجية ، بالإضافة الى دور الجيش في انشاء الدولة مما ادى الى اكتشاف عوامل هامة بالنسبة لدراسات الصفوة مثل الاصول الطبقية للصفوة العسكرية عملية التنشئة الاجتماعية [22].

وقد اهتم بوتومور بالدور الذي تحتله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية و كيف ان تأثيرهاقد يفوق تأثير المثقفين ،حيث يقول انه في المجتمعات حديثة الاستقلال والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل و السلطة السياسية غير المستقرة ، وتكون للنخبة الحاكمة فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل هذه المجتمعات[23].

ثانيا:نخبة المثقفين IntellectualElite :

يقصد بالمثقفين ،تلك الجماعات القادرة على ابتكار و نقل ونقد الافكار و غالبا ما تضم المؤلفين والعلماء و الفلاسفة و المفكرين و المنظرين في العلوم الاجتماعية[24].

تختلف النخب المثقفة عن النخب الاخرى ،بحيث تلعب دورا بارزا في المجتمعات المتقدمة و النامية على السواء ، ويرى موسكا ان المثقفين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة ،خاصة وآن مؤهلاتها الفكرية و خلفيتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية تامة ومن ثم ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الاخرى ، بحيث تكون عملية تأثير هذه النخب اكثر من غيرها ، بحيث نرى بآن دور المثقفين الذين اتموا دراستهم بالخارج ، وعند عودتهم الى اوطانهم يشرعون في تكوين احزاب جديدة تكون اكثر فاعلية على كل المستويات ، بحيث نجد بآن معظم الثورات التي قامت في القرن العشرين كانت في جوهرها نتاج قيادات مثقفة تمكنت من السيطرة على السلطة[25].

ثالثا:النخبة البيروقراطية:

---

[22]-مرجع سابق ، ص 112.

[23]-عبد الله الزبيري، مرجع سابق، ص 30.

[24]-هشام محمد الاقداحي، مرجع سابق،ص 112

[25]-عبد الله الزبيري ،مرجع سابق،ص 32

تعني رجال الخدمة المدنية ، والمديرون التنفيذيون ، وموظفي الحكومة ، ولذا فهي تكتسب اهميتها البالغة من مكانتها في المجتمع ،يعتبر بيرنهام سيطرة البيروقراطية ، صورة من صور السيطرة الادارية و تكمن اهمية البيروقراطية في انها تحتكر مخرجات النظام السياسي ، من حيث تنفيذ القوانين و السياسات و القرارات ، فهي تلعب دورا محوريا في عملية الاتصال السياسي ، نظرا لاحتكارها للمعلومات حول المسائل العامة ، لذلك تتمكن البيروقراطية بسهولة من الحصول على وضع مسيطر من خلال تنظيمها للاتصال وكفاية ما لديها من تسلسل هرمي في التنفيذ ، اذا لم توجد هيئة اخرى تحقق معها التوازن فالسياسي المثالي كما يفترض فيبر هو رجل المبدآ و كفاية ما يقرره رؤساءه السياسيون بغض النظر عن معتقداته الخاصة[26] .

رابعا: نخبة رجال الدين :

يمكن اعتبار رجال الدين مثلها مثل النخب الاخرى بحيث يمكنها ان تلعب دورا هام في مسار المجتمع السياسي ، لما تتوفر عليه من نفوذ ، و تآثير في مختلف المجتمعات ، كما نجد رجال الدين يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في السعودية و ايران[27].

خامسا: الاحزاب السياسية

تعتبر الاحزاب السياسية من بين اهم التنظيمات السياسية في الوقت الحالي ،لما تقوم به من مهام متميزة في مجال النشاط السياسي مثل:توسيع المشاركة السياسية ، وتجسيد عملية التداول على السلطة و تحسين الرأي العام بالقضايا الهامة التي تتصل بحياته ، فتعتبر الاحزاب السياسية حلقة وصل بين المواطنين و الحكومة ، فهي تساعد الناس على تحديد مصالحهم و بلورتها ،فهي تعبر عن تطلعات الجماهير العريضة او على الاقل الجماعات التي تعبر هذه الاحزاب عنها ، كما ان مهمة طرح برامج و خطط تقع على عاتق الاحزاب ، التي تسعى الى تجسيدها على ارض الواقع ، في حال وصولها الى الحكم ، او على الاقل رفعها و طرحها على الهيئات الصانعة للقرارات ، ولذلك اعتبرت الاحزاب اهم ادوات التحديث السياسي ، فالحزب قوة حاسمة للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة و بالتالي فإن مسؤولية تجاوز ازمات التنمية السياسيةتقع على وختاما لما تقدم يمكن تعريف النخبة السياسية بأنها: المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية و ابداعية على تسيير الشؤون السياسية اكثر من غيرها من افراد المجتمع ،كما يمكن القول ان النخبة السياسية هي تلك الاقلية من ابناء المجتمع تتمتع بصفات ايجابية تمكنها من

---

[26]-هشام صاغور ، مرجع سابق، ص 22.

[27]-ناجي عبد النور ، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر "مجلة المفكر ،العدد3، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر –بسكرة-الجزائر 2008،ص113.

تحقيق حد ادنى من الثبات و التماسك الذي يؤهلها لاستلام مقاليد الحكم و السير نحو تحقيق اهدافها الاساسية.

المبحث الثاني :المفاهيم و المقاربات للتنمية السياسية

في هذا المبحث التطرق الى تعريف التنمية السياسية و مختلف اطرها النظرية من اجل الوصول الى فهمها.

المطلب الاول:تعريف التنمية السياسية

قبل التطرق الى تحديد مفهوم التنمية السياسية سنحاول الاشارة الى بعض الصعوبات التى اعترضت سبيل الباحثين في تحديد المصطلح و من بين هذه الصعوبات:

***تداخل مفهوم التنمية مع مجموعة من المفاهيم الاخرى ، كالتحديث ، التغيير ، و الاصلاح ....الخو هذا ما جعل بغض الباحثين يعتبرونها كمرادفات للتنمية السياسية[28].**

***ان معظم الاجتهادات التي قدمها الباحثون في هذا المجال قدمت تعاريف هي في واقع الامر تعاريف تنطوي على مجموعة من التوجهات القيمية و الايديولوجية لواضعيها و الذين اغلبهم من باحثي العالم**

الغربي [29].

---

[28]-عباش عائشة ، اشكالية التنمية السياسيةو الديمقراطية في دول المغرب العربي : مثال تونس ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2007-2008،ص 12

[29]-بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب : قضايا و اشكاليات ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 2010،ص 28.

وبالتالي هي تفتقر للموضوعية التي هي الاساس للعلم ،هذا فضلا عن عدم إلمامها بكافة الحقائق و الظواهر الهامة المتعلقة بالواقع السياسي لدول العالم النامي ، وهذا نتيجة قلة المعرفة الكافية بشؤونه ، وهو الامر الذي ادى في النهاية وفي غالب الاحيان الى استنتاجات لاتمت للواقع بصلة.

***صعوبة التوصل الى تعريف موحد و ملائم ، وهذا راجع الى اتساع آفاق البحث في مجال التنمية السياسية و اهتمام العديد من العلوم به مثل علم السياسية المقارن و علم الاجتماع.**

تعريف التنمية السياسية :

قبل تعريف التنمية السياسية سنحاول التطرق الى كل مفهوم او لفظ بتعريفه مستقلا عن الاخر اي ان نتعرف على مفردتي التنمية ، السياسة.

أ-مفهوم التنمية :

تعني التنمية هي عملية تغيير مستمرة و متصاعدة وموجهة لتحقيق احتياجات المجتمع المادية والغير مادية.

كما تم تعريف التنمية من قبل هيئة الامم المتحدة على انها العمليات التى بمقتضاها توجه الجهود لكل الاهالي و الحكومة بتحسين الاحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الامم و الاسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن[30].

وتعتبر التنمية عملية تصاعدية مستمرة من اسفل الى اعلى تجتاح و تنتشر في المجتمع كله ، فقد تبدآ عملية التنمية بالنخبة او فئة او شريحة مجتمعية معينة لتصل للمجتمع كله و تصبح شاملة ، من خلال مجموعة من الوسائل [31].

اما محمد الجوهري فيعرف التنمية بشكل عام كعملية تغيير ثقافي ديناميكي وموجه تتم في اطار اجتماعي معين ، وترتبط بزيادة عدد المشاركين من ابناء الجماعة في دفع هذا التغيير ، وتوجيهه و كذا الانتفاع بنتائجه و ثمراته.وانطلاقا مما ذكر يمكن تعريف التنمية بآنها عملية تغيير ذاتي شامل ومستمر من اجل تحقيق رفاهية المجتمع ، وتتميز بتضافر

---

[30] على غربي وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة ، مصر : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2003،ص32.

[31] -امين محمد على دبور ، دراسات في التنمية السياسية ،الجامعة الاسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2011،ص 7.

جهود الاهالي و الحكومة وفق برنامج عمل هادف من اجل رفع مستويى معيشة السكان و ضمان العيش الكريم لهم.

ب-مفهوم السياسة:

هو الطريقة التي من خلالها نتمكن من فهم و تنظيم شؤوننا الاجتماعية و هي الوسائل التي يستطيع من خلالها الافراد والجماعات السيطرة على الوضع اكثر من الاخرين وعندما نقوم بضم كلمة سياسة الى التنمية بما تم تعريفهما فإننا نحصل على عدة تعاريف وضحت التنمية السياسية[32].

يعرف غابر يالالموند التنمية السياسية بآنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي و التخصص الوظيفي اللذان يشيران الى العمليات التي تتغير بها الادوار و تصبح اكثر تخصصا[33].ويعرفها ايضا بآنها استجابة النظام السياسي لمتغيرات البيئة الداخلية او البيئة الخارجية الدولية

يعرف لوسيان باي التنمية السياسية بآنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية، كما ربط باي التنمية السياسية بقدرة النظام السياسي في تجاوز مجموعة الازمات و المتمثلة في أزمة الشرعية وأزمة الهوية آزمة المشاركة وأزمة التغلغل وأزمة الاندماج و التوزيع .كما تناول "لوسيان باي" التنمية السياسية من خلال وضع قائمة انطوت على عشرة تعاريف رئيسية للتنمية السياسية هي:

1-التنمية السياسية هي المتطلب الاساسي للتنمية الاقتصادية

2-التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي المنتظم .

3-التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية .

4-التنمية السياسية هي التحديث السياسي .

5-التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية .

6-التنمية السياسية هي تدعيم قدرات النظام السياسي

7-التنمية السياسية هي احد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل.

8- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية .

---

[32]-على غربي و آخرون ، المرجع نفسه،ص 32.

[33]-اسماعيل عبد الفتاح، مرجع سابق،248

9-التنمية السياسية هي التعبئة و القوة ، بمعنى انها تستهدف خلق نظام سياسي فعال وله من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية.

10-التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الابعاد ، اذ لا يمكن ان تتحقق دون حدوث تغييرات في كافة عناصر الثقافة.[34]

عرف احمد وهبان التنمية السياسية بآنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن اضفاء الشرعية عن السلطة[35].

التعريف الاجرائي للتنمية السياسية: هي رغبة مجتمعية شاملة تقودها السلطة السياسية ممثلة بالنظام السياسي ، و باقي مؤسسات الدولة تتجه الي تحقيق المزيد من التوائم و الانسجام في سبيل بناء نموذج ناجح للدولة لتحقيق تطلعات وطموحات الجماهير داخل المجتمع عن طريق استخدام الموارد التي تمتلكها الدولة.

المطلب الثاني: مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية

يمكن تتبع تطور مفهوم التنمية السياسية من خلال ثلاثة مراحل اساسية وهي:

المرحلة الاولى:

وتمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى ستينات القرن 20 ، وهي الفترة التي بدأت فيها العديد من دول العالم الثالث تأخذ استقلالها ، وأصبحت الحاجة ملحة الى ضرورة ايجاد صيغ فكرية من شأنها ان تساعد في تجاوز التخلف و الجمود الذي تعاني منه تلك البلدان[36].

وفي هذا السياق ظهرت نظرية التحديث في الخمسينيات و الستينيات ، على ايدى علماء الاجتماع الغربيين كتالكوتبارسونز، غير ان الاصول المرجعية تعود في واقع الامر إلى دوركايم " و "ماكس فيبر" اللذان قاما بعملية مقارنة بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في القرن 19 في اطار اسهاماتهما النظرية العامة حول التغيير الاجتماعي و

---

[34]- نداء صادق الشريفي، تجليات العولمة على التنمية السياسية ، الاردن:جهينة للنشر و التوزيع ،2008،ص100.

[35]احمد وهبان،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ،مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000،ص143.

[36]-المرجع نفسه ،ص 144.

الاقتصادي الذى كان محل اهتمام و جدل واسع في القرن 19 ، وقد كانت المشكلة الاساسية التي على نظرية التحديث ان تقدم اجابات لها، في كيفية احداث تنمية سياسية في هذه الدول الجديدة في افريقيا و آسيا و امريكا اللاتينية بشكل يؤدي الى الديمقراطية الليبرالية [37]. وفي هذه المرحلة اعتبرت ان عملية التنمية السياسية يمكن ان تتحقق في تلك البلدان من خلال استنساخ الدول النامية لسمات و خصائص المجتمع الصناعي الحديث في الدول المتقدمة ، لذا فقد عرف التحديث على انه يشير الى عملية التغير نحو تلك الانماط من النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تطورت في غرب اوروبا ، ثم انتقلت الى دول اخرى كإفريقيا و آسيا و امريكا الاتينية[38].

وفي هذه المرحلة لعبت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعي الامريكي دورا بارزا و ملموسا يتمثل في تقديم سلسلة من المؤلفات التي تعالج الاوضاع السياسية (قضايا التنمية السياسية)، في دول العالم الثالث وفي مقدمتها كتاب "غابريال الموند " و "جيمس كولمان" عن السياسة في المناطق النامية[39].

ومهما يكن فإن تلك الاجتهادات و غيرها الممتدة خلال فترة الخمسينيات الى نتصف الستينات التي تناولت قضية التنمية السياسية بالاستناد الى مفاهيم التحديث القائمة الى مقابلة الحداثة بالتقليد قد ركزت على اعتقاد بآن جوهر التنمية السياسية يتمثل في تحول المجتمعات المتخلفة من الحالة التقليدية الى الحداثة ، اي يجب ان يكون على الدول النامية محاكاة النمط الغربي لكي تحدث تنمية سياسية ، وعليه فقد كانت هذه الاجتهادات الاولى في هذا المجال تدمج بين مفهومي التنمية السياسية و التحديث السياسي ضمن سياق التحول او التغير الشامل من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث .[40]

و من هذا نرى ان هذا التصور للتنمية السياسية غير مقبول كونه ينطوي على توجهات قيميه و ايديولوجية لواضعيها و الذين اغلبهم من العالم الغربي ، وهو من ناحية لا يعكس العلمية و الموضوعية، كذلك يمثل هذا التصور الغربي للتنمية السياسية الرغبة الغربية الامبريالية للهيمنة على العالم من خلال الترويج لإيديولوجية او لحضارة بذاتها بأسلوب سلمي بعيدا عن الاسلوب العنيف القائم على قوة السلاح ، مما يكرس التبعية والتخلف ، كما ان هذا التصور يتضمن تقليدا للغير و العلاج بالمثل عكس الاخذ بأسلوب بالضد الذي يولي اهمية لعمليتي التأصيل و التجديد في آن واحد وهذا مخالف لقاعدة اصولية في

---

[37]-نور الدين زمام،مرجعسابق،ص 47

[38]بياضي محي الدين ،"المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية "،رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،ص 47.

[39]-اسامة الغزالي حرب ،الاحزاب السياسية في العالم الثالث ،الكويت:عالم المعرفة،1978،ص 28.

[40]-مرجع نفسه،ص 29

الشريعة الاسلامية ، حيث النهي الجازم و القاطع عن التقليد لأي احد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم.لقول الله تعالى "اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم و لا تتبعوا من دونه أولياء"[41].

المرحلة الثانية:

وتمتد هذه المرحلة من منتصف الستينات الى بداية السبعينيات ، وفي هذه المرحلة بدآ علماء السياسة في محاولة اعادة تعريف التنمية السياسية و ربطها بقدرة السلطة السياسية على المحافظة على النظام العام[42]،ومن ابرز هؤلاء العلماء صامويل هنغتنغتون هذا الاخير الذي اهتم بمناقشة فكرة التقدم الخطي ، وحاول ان يقدم ابعاده و اهداف التحديث مثل ترشيد السلطة ، تحقيق التمايز الوظيفي ،و المشاركة المتزايدة في السياسة ، إلا انه لاحظ ان تحقيق هذه الاهداف قد تعتريه بعض الصعوبات التي تنبع بالأساس من الخصوصيات العديدة ، التي تتسم بها تلك البلدان،حيث لاحظ ان مظاهر التحديث السياسي كالتحضر و التعليم و التي كانت موضع تفاؤل من قبل العديد من الباحثين الغربيين في الخمسينيات لم تفض الى تحقيق الاستقرار السياسي و الاجماع الوطني و انما بالعكس احدثت شرخا في الديمقراطية و افرزت نظما عسكرية و نظام الحزب الواحد [43]،وبناءا على هذا هذا قام صامويل بتعريف التنمية السياسية انها تعني تطور الانظمة القادرة على التعامل مع الضغوط المشاركة السياسية و التعبئة الاجتماعية ، وعلى هذا اعتبر صامويل من الاوائل الذين جسدوا المحاولات الاولى التي سعت الى الانتقال من التركيز على الديمقراطية الى التركيز على النظام ، لكن ما يعاب على هذا التصور هو ان الرغبة في المحافظة على النظام تجعل من دارسي التنمية السياسية يميلون الى النظر للنظام كهدف في حد ذاته وليس وسيلة من وسائل ارساء مجتمع متطور.وفي هذه المرحلة شهدت نمو النقد الراديكالي لدراسات التنمية ، وتجلى هذا من خلال كتابات بعض رواد السلوكية من امثال ماكيلاند و هاجين اللذان قدما اسهاما في نظرية التنمية حاولا من خلاله توضيح قضية مهمة و هي ان عملية التنمية ترتبط بتغيير توجهات افراد المجتمع سواء من ناحية القيم و السلوك او الحوافز ، ومن ثم تأكيدهم على البعد السيكولوجي في عملية التنمية و ارتباطها الى حد كبير بتغييرافراد المجتمع ، وهذا هو السبب الذي دفعهم الى القول بآن درجة الدافعية الفردية او الحاجة الى الانجاز هي الدعامة الاساسية للتنمية الاقتصادية [44].كما تجلى ذلك النقد من خلال كتابات انصار مدرسة التبعية و خصوصا الماركسيين المجددين من امثال سمير امين ، وفرانك جندر ، وبران و التي كانت ترمي الى محاولة

---

[41]-سورة الاعراف، الآية:3

[42]-زمام نور الدين ،مرجع سابق،ص 196.

[43]-مرجع نفسه ،ص 167

[44].على غربي و اسماعيل قيرة، في سوسيولوجيا التنمية ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2001،ص16.

دحض الاطروحات السابقة ، والتي قامت بإرجاع تخلف بلدان العالم الثالث الى عوامل داخلية وربما الى عوامل حضارية ذاتية و التي في نظرهم امتازت بالتحيز و التمحور حول الذات [45] ، والتأكيد على ان التنمية القومية الشاملة في دول العالم الثالث ، اي ما يكتنف هذه العمليات من قصور لا يمكن رده الى عوامل داخلية بحته بقدر ما يمكن رده بالأساس الى عوامل خارجية تتمثل في مجموعة الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على دول العالم الثالث و بالتالي هذاما يكرس التبعية [46]كما يرجع فرانك جندر التخلف اللى عملية النمو الرأسمالي المترتبة عن اندماج اقتصاديات التوابع ، لكن في نفس الوقت لا يهمل ما للعامل الداخلي من تأثير في احداث التخلف وان كان بدرجة اقل وهو يقصد بالعامل الداخلي هنا البنى الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية التي يعتبرها تتسم بالهشاشة ، وبالتالي هي عامل من عوامل التخلف ،لذا فهو يعتبر ان الخروج منه اي الاقتصاد الرأسمالي العالمي يعد خطوة نوعية للخروج من التخلف ومن ثم تحقيق التنمية.

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة السبعينيات و كانت التنمية السياسية تعنى اساسا قدرة السلطة السياسية على وضع و تنفيذ السياسات العامة، فإبتداءا من دراسة بايندر و ابترا اخذت دراسات التنمية السياسية تعتمد على مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد الذي من سماته التركيز على عملية التغيير التطورية التدريجية ، كشيء مرغوب فيه يفي عملية التنمية .

كما شهدت هذه المرحلة بداية انفصال دراسات التنمية السياسية عن دراسة التحديث و ارتباطها بدراسات عملية التغيير السياسي ، وترتيبا لهذا ظهرت محاولات لدراسة التغيير السياسي ابرزها محاولة الموند وزملائه الذين عملوا على ادماج عوامل البيئة ، والقيادة و المهارة و عمليات الاختيار في اطار صيغة كلية للتغيير[47].

المطلب الرابع: المداخل \النظرية لدراسة التنمية السياسية

بالرغم من تعدد المداخل المنهجية في دراسة التنمية السياسية الا آننا سنركز في دراستنا هذه على الاهم:

---

[45]-محمد شلبي ، مرجع سابق،،ص 191.

[46]-عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق ،ص 146.

[47]-بومدين طاشمة ،مرجع سابق،ص 32.

اولا : المدخل القانوني:

يعتبر المدخل القانوني من المداخل الكلاسيكية في دراسة التنمية السياسية و الذي يركز اساسا في دراسة الاحداث و المواقف و العلاقات و الابنية على الجوانب القانونية ، اي على تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، وبالتالي يمكن القول ان الدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل او عدم شرعيته و في معرض تحليله للتنمية السياسية ينطلق هذا المدخل من افتراض مؤداه ان النظام السياسي النامي هو عبارة عن نسق من القواعد و القيم القانونية العامة و المجردة تتولى حمايتها و تنفيذها مجموعة من المؤسسات و الهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة الاكراه و القهر ، وعلى هذا الاساس فجوهر التنمية السياسية بحسب انصار هذا الاتجاه يتمثل في قيام دولة القانون و هذا يتطلب وجود دستور او وثيقة قانونية تحدد السلطات العامة وتحدد دور و صلاحيات كل منها و علاقتها ببعضها البعض كما تعين الوثيقة القانونية حقوق وواجبات الافراد و الجماعات لتحقيق العدالة و المساواة بين الجميع[48].

و على الرغم من اهمية المدخل القانوني ، وما يمكن ان يقدمه للباحث من فوائد الا انه يظل يثير به العديد من النقائص ، فهذا المدخل قاصر على الاحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها ، كما انه يركز على الاطر المعيارية الشكلية و يهمل العمليات و الانشطة غير الرسمية على الرغم من انها قد تكون اكثر تأثيرا، وكذا الاهمال للاعتبارات غير القانونية كالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياق التاريخي و الثقافي للظاهرة ، هذا فضلا عن تصنيفه لحيز الدراسة حينما يحصر موضوعها في الدولة و اجهزتها الرسمية [49].

ثانيا : المدخل الماركسي:

ينظر اصحاب المدخل الماركسي الى النظام السياسي ، باعتباره بناء يعكس الاوضاع الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع ، ويعتبرون ان النظام السياسي يعد نظاما ناميا حينما يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة هي الاجدر على حيازة القوة في المجتمع و حمل الرسالة التاريخية لإقامة المجتمع الشيوعي المأمول ، وذلك اتساقا مع ما يقتضيه التحليل المادي للتاريخ و ما ينطوي عليه التحليل من التأكيد على دور العوامل الاقتصادية في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع ، وما سيترتب عليه من بلورة للمصالح الاجتماعية و الاقتصادية للطبقات المختلفة ، وما ينجم عن ذلك من نمو للوعي الطبقي و احتدام الصراع بين الطبقات و انتصار الطبقة العمالية و تطوير البناء الكلي

---

[48]–المرجع نفسه،ص 52.

[49]–محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الاقترابات ،الادوات ،الاردن :(د.د.ن)،1986،ص 118.

للمجتمع و على هذا الاساس تتحقق دولة الديمقراطية ، و هي ديمقراطية الاغلبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول الى ديمقراطية اشتراكية ، لكن ما يؤخذ على هذا المدخل هو تركيزه على الصراع بين الطبقات القائم على اساس اقتصادي ، في حين اغفال باقي الانواع الاخرى من الصراع[50].

ثالثا : المدخل البنائي الوظيفي:

ينطلق اصحاب هذا الاتجاه في تحليلاتهم من افتراض مؤداه ان المجتمع عبارة عن نسق اجتماعي مترابط داخلي ينجز كل مكون او جزء من اجزائه وظيفة محددة ، بحيث ان كل خلل او تغير في احدى مكوناته ينجر عنه تغير في باقي اجزاء النسق ، ويوسع نطاقه كذلك التكيف مع الظروف المتغيرة و تحقيق درجة عالية من التوازن و التكامل ، وبالتالي الحفاظ على بقائه و استمرار مكوناته في اداء و وظائفها و ادوارها.

وهذا وقد استعار علماء السياسة الوظيفيون مفاهيم البنائية الوظيفية من الدراسات الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص من افكار بارسونز ، غير انهم لم يكتفوا بتلك المفاهيم في تحليلاتهم مما جعلهم يقدمون ويطرحون العديد من الابعاد و المفاهيم الجديدة ، ويتجلى ذلك من خلال التركيز على الوظائف بدلا من التركيز على الدساتير و المؤسسات الحكومية ، وعلى الوظيفة بذلا من السلطة و القوة و الادوار بدلا من المناصب و الابنية بدلا من المؤسسات[51].

وينطلق البنائيون من افتراض مؤداه ان النظام السياسي النامي هو ذلك النظام الذي يتسم بنفس الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث و المتمثلة في توفر المقومات البنائية و المتطلبات الوظيفية التي تمنح النظام السياسي القدرة على التفاعل و التكيف مع معطيات و تحديات البيئة الداخلية و الخارجية هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تضمن بقائه و استمراره في ادائه لوظائفه و هذا يقتضي بالضرورة توفر انماط معينة من العمليات و المؤسسات و القيم السياسية المتطورة ، فضلا عن تنامي القدرة و الكفاءة والفعالية و الاداء الوظيفي للنظام السياسي ذاته[52].

كما يعتبر البنائيون ان لدراسة التنمية السياسية ينبغي التركيز على ثلاثة وظائف يؤديها النظام البنائي و التي يمكن ذكرها كالآتي :

---

[50]-عباش عائشة ، مرجع سابق،ص ص ،22،23.

[51]-محمد شلبي ، مرجع سابق ،ص 174

[52]-بومدين طاشمة ،"مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر (1988-1992)"،رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،2000،2001،ص 26.

أ-قدرات النظام السياسي: وتشمل [53]

1-القدرة الاستخراجية :

و تشير هذه القدرة الى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية و البشرية المحيطة به و المتاحة له في كل من البيئة المحلية و الدولية.

2-القدرة التوزيعية:

ويقصد بها قدرة النظام السياسي في توزيع القيم و الموارد و المنافع بين الافراد و الجماعات.

3- القدرة التنظيمية:

ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على ضبط وتنظيم سلوك الافراد و الجماعات داخل المجتمع ، وكذا مدى قدرته على التغلغل في بيئة الدولة وفرض نفوذه فيها.

4-القدرة الاستجابية :

و يقصد بها قدرة النظام السياسي على الرد على الطلبات الواردة بين البيئتين الداخلية و الخارجية.

5-القدرة الداخلية و الدولية :

وتتضمن القدرة الدولية القدرات السابقة المذكورة على المستوى الدولي

ب-وظائف التحويل:

وتتكون هذه الوظائف كما يقوا غابريال الموند من ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح و تجميع المصالح ، وصنع القواعد ، وتطبيق القواعد و الفصل في المنازعات وفق للقواعد ، ثم الاتصال السياسي ، وهذه الوظائف جميعا ترتبط بمدخلات النظام و البعض الاخر يرتبط بمخرجاته.

ج-وظائف التكيف و الحفاظ على النظام:

لكي يحافظ النظام على ببقائه و استمراريته لابد من التكيف مع التغييرات الواردة من بيئته او البيئة المحيطة به وهو بذلك شأنهشأن مختلف النظم الاجتماعية الاخرى وسيلته في ذلك هي عملية التنشئة السياسية و التجنيد السياسي[54].

---

[53]-بومدين طاشمة ،دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب :قضايا و اشكاليات ، مرجع سابق ،ص42.

بالرغم من ما يتسم به هذا المدخل من اهتمام من قبل العديد من الدارسين و ما ينطوي عليه من قدرات عليه من قدرات و امكانيات تحليليه فائقة الا انه مدخل محافظ يهتم على المحافظة على الوضوح القائم و تركيزه على ان النموذج الامريكي النموذج الامثل لعملية التنمية في مجتمعات العالم الثالث.

خاتمة الفصل:

تم من خلال دراسة الاطار النظري للنخبة و التنمية السياسية التوصل إلى أن النخبة السياسية تمثل تلك الاقلية التي تتمتع بصفات متميزة تمكنها من تحقيق حد ادنى من الثبات و التماسك الذي يؤهلها لاستلام مقاليد الحكم و السير نحو تحقيق اهدافها الاساسية. كونها تتميز عن باقي مكونات المجتمع الأخرى .

[54]-محمد شلبي ،مرجع سابق ،ص 180.

كما تمثل التنمية السياسية : تلك العملية التي يتم بمقتضاها تطوير النظام المجتمعي بما يتلائم و متطلبات الأفراد داخل النظام السياسي .

الفصل الثاني

تمهيد:

سنحاول التطرق في هذا الفصل الى اهم المرتكزات او الاسس التي تقوم عليها عملية التنمية السياسية بالنسبة للنخبة السياسية بالإضافة الى كيفية تعامل النخبة مع كل ازمة من الازمات التي تعيق عملية التنمية السياسية او ما يصطلح عليها بأزمات النظام السياسي أو سمات التخلف السياسي ، من خلال قدرة النخبة السياسية على التغلغل و الاندماج المجتمعي .

المبحث الاول:الوظيفة التنموية للنخبة السياسية

المطلب الاول : الأسس التنموية للنخبة السياسية

قبل التطرق للأسس التنموية للنخبة السياسية سنحاول ذكر عوامل قوة النخب و التي تتمثل فيما يلي:

باعتبار النخب السياسية حاكمة أو بديلة لها دور حياة وهي يمكن ان تستمر في القيام بوظائفها و الحفاظ على موقعها,أو أن تتعرض لاستنزاف مواردها و هذا ما يؤثر على دورها و قد يهدد وجودها و في هذه الحالة تتغير النخبة الحاكمة و تحل محلها نخبة جديدة , و تتأثر هذه العملية بعدد من العوامل المتعلقة بتكوين النخبة و ممارستها و هي:

1 -التماسك الداخلي للنخبة:فقوة أي نخبة متعلقة بتماسكها التنظيمي و تضامنها الفكري و قدرتها على الدفاع عن عقائدها و مصالحها في مواجهة الآخرين .

2 -التوجهات السياسية و أنماط السياسات العامة التي تطرحها النخبة و مدى تعبيرها عن التوجهات الرئيسية في الرأي العام و تمثيلها لمصالح الجماعات المساندة لهذه النخبة كلما كانت السياسات متوافقة فالنخبة السياسية تسعى لطرح السياسات و البرامج التي توفر لها التأييد السياسي من خلال تمثيلها لمصالح هذه الجماعات من اجل كسب مساندة هذه الجماعات لهذه النخب في الانتخابات.[55]

3 -تجديد عناصر النخب : يعتبر من بين أهم عوامل قوة النخب من خلال ضم عناصر جديدة أقل سنا او اكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة في المجتمع و يطلق الباحثون لهذا العامل بمصطلح دوران النخبة و دورة حياة النخبة و يقصد بذلك درجة الحراك في داخل النخبة فكلما زاد الحراك السياسي داخل النخب ازدادت حيويتها .

4 -نجاح النخبة في تقوية المؤسسات التي تمارس تأثيرها و نفوذها من خلالها فأي نخبة حاكمة تمارس نفوذها من خلال مؤسسات معينة كالحزب أو البرلمان فالنخبة الحاكمة تستمد سلطتها من سيطرة أعضائها على الهيئات الرئيسية في الدولة , فالمؤسسات هي مصدر السلطة بسب الاختصاصات التي يوفرها القانون لشاغليها و الموارد المالية التي تكون تحت تصرف قيادتها و يرتبط حجم نفوذ النخبة بقدر ما تتمتع به هذه المؤسسات من قدرات تنظيمية و تعبوية بين الأفراد و مدى مصداقيتها بينهم.[56]

أما عن الأسس التنموية فتتمثل في:

يستند الاثر التنموي الذي تمارسه النخبة السياسية في المجتمع على مجموعة من المرتكزات التي تعبر عن الخصائص المشتركة بينهما و هي:

---

[55]- على الدين هلال ، النخب السياسية بين مطرقة العولمة الديمقراطية ، مجلة الاهرام ، العدد 1 ، ص 5.

[56]- على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص 6.

-يعبر مفهومي النخبة السياسية و التنمية السياسية عن وجود قوة سلطوية منظمة للنشاط السياسي ، و من ثم مجمل النشاط الاجتماعي ، و هذا يتحقق بوجود ذات اجتماعية تنظم النشاط المشترك لمجمل القوى داخل المجتمع و هذا من صميم عمل النخبة ، و هو في ذات الوقت عنصر اساسي من عناصر التنمية كونها تسعى لتحقيق الانصهار في منظومة اجتماعية و المشاركة في الحياة السياسية[57]

-تتشكل التنمية من خلال التعبئة بإطارها الواسع للموارد المختلفة التي يمتلكها المجتمع ، و ذلك بعد تحديد الاولويات و الاهداف و وضع الخطط للوصول اليها اضافة يستلزم استمرار النخبة بقدرتها على التعبئة الجماهيرية باتجاه الاهداف التي تسعى لتحقيقها في اطار الاستجابة لمطالب الجماهير و هذا ما يعبر عن العلاقة التفاعلية بين النخبة و جماهيرها

-تتسم التنمية و النخبة بطابع التغيير المتجسد التي تشهده باستمرار مع تغير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية داخل المجتمع الذي يعكس عملية التنمية التي تعمل على استمرار التطور و النمو داخل المؤسسات في المجتمع و بضمنها النخبة التي تتغير من جهة و تغير في إطار عملية التنمية مما يشير الى ارتباط المفهومين بطابع الحركية و الاستمرارية في التحول و التطور المفعل لكل منهما و من ثم التأثير في البيئة المحيط بهما .

و تعد هذه العوامل من اهم ما يشترك فيه المفهومين الامر الذي لا يعني تطابق المفهومين كليا نسبب وجود العديد من الاختلافات بينهما ، و من بين هذه الاختلافات:

-بدأ عملية التنمية في خطوات إعادة البناء الطبقي للمجتمع و ذلك من خلال السعي إلى التوزيع العادل للثروة داخل المجتمع و فرض انماط قانونية و سياسية قد لا تنسجم مع النخب داخل المجتمع و هذا ما يؤدي غالبا الى ظهور انشقاقات داخل البناء النخبوي للمجتمع ، كما يزيد من تعظيم الفجوة بين الجماهير و التي تنعكس على النظام السياسي حيث تهدد استمراره و تلغي الاهداف الايجابية لعملية التنمية ، و هنا تكون النخبة عقبة تقف في طريق تحقيق التنمية[58]

المطلب الثاني : دور النخبة السياسية في التنمية السياسية

- محمد شطب عيدان المجمعي ، "النخبة السياسية و أثرها في التنمية السياسية " ، مجلة تكريت ، العدد 04 ، كلية

[57]القانون (ب د ن) ص141

[58] -المرجع السابق؛ ص 142

ان النخبة او القيادة او الطليعة يملكون قدرة التأثير على سائر افراد الامة ، بحكم ما يخوله لهم العرف و القانون ، و هذا ما يجعلهم بحق محط المسؤولية الاولى في امور الدولة و النخبة عندما تجد قاعدة تتجاوب و تدرك المسؤولية ، و تبعاتها بإمكانها ان تترجم تطلعاتها الى واقع ملموس ، كما ان القاعدة الواعية تتمكن من محاسبة القيادة الراشدة ، و استبدالها بأخرى اكثر وعيا و تضعها من اجل الحفاظ على مصالحها [59]،

و الاسلام اعتنى بالقيادة عناية فائقة فاعتبر ان القادة هم اكثر الناس عبئا و لقد عبر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه و سلم مخاطبا ابا ذر الغفاري "يا أبا ذر إنك ضعيف و إني أحب لك ما أحبه لنفسي ، و إنها أمانة ، و إنها يوم القيامة خزي و ندامة ، إلا من أخذها بحقها و أدى الذي عليه فيها" [60]

و يبرز دور النخبة في عملية التنمية السياسية من خلال درجة اندماجها في المجتمع الذي تكون فيه ، و يمثل الاندماج و التكامل المجتمعي من بين الاسس التي تترجم دور النخبة في المجتمع ، اذ تقوم النخبة بأداء وظيفة التكامل و الاندماج بين الاراء السياسية و الاتجاهات المعظم القوى داخل المجتمع ،بمختلف أنماطها و تأثيراتها بهدف تحقيق استقراء المجتمع و ثبات استمرارية أنماط العلاقات البينية بين مؤسساته المختلفة ، و يتوقف مستوى نجاح النخبة السياسية في أداء هذا الجزء من الدور على مستوى اندماجها بذاتها مع مؤسسات و بنى المجتمع الاخرى.

كما تقوم النخبة بدور التعبئة الاجتماعية التي تمثل قاعدة انطلاق أي فعل تنموي ، لأنه لا يمكن تتوحد موارد الدولة باتجاه تحقيق الاهداف العامة إلا بوجود التعبئة الشاملة التي تضطلع النخب بأدائها في ظل وجود نخبة حاكمة هي النخبة السياسية المركزية التي تدور النخب الاخرى في فلكها بشكل او بأخر و تحقق هذه النخبة المركزية حالة الاجماع الذي تستلزم به باقي النخب بطريقة طوعية أو بطريقة تعسفية (جبرية)، و هذا ما يكفل تحقيق الوحدة و الانسجام و التكامل بما يسهل عملية التعبئة القومية لموارد الدولة باتجاه تحقيق الاهداف التنموية لها[61]

-محمد علي الضناوي ' مقدمات في فهم الحضارة الإسلامية . سلسلة الثمرة' الجزائر : مؤسسة حراء الإعلامية 1993 '

[59]ص 43

–ابو الحسن ؛ على الحسن ؛ الطريق الى السعادة و القيادة للدول و المجتمعات الاسلامية الحرة ، ط4؛ الجزائر : مؤسسة

[60]الاسراء للنشر و التوزيع ، (د س ن) ، 54.

[61] - حسن قرنفل ؛ المجتمع المدني و النخبة السياسية ، اقصاء ام تكامل؟ المغرب :افريقيا الشرق ، 2000 ، ص 66

كما يتجسد دور النخبة من خلال عملية التخطيط و رسم الاهداف العامة باعتبارها المؤسسة الاكثر خبرة و دراية في ادارة شؤون المجتمع بما تمتلكه من امكانات ذاتية لا تتوفر في غيرها من طبقات المجتمع الاخرى إذا تحتوي هذه النخب أكفأ الطاقات البشرية المؤثرة في مجال عملها ، و هو ما يجعلها معنية بصورة رئيسية في رسم الاهداف العامة للمجتمع ، كما تقوم بإدارة عملية تنفيذ هذه الاهداف و تقييمها ، و بذلك يكون دور النخبة في التنمية السياسية ممثلا بأدائها لوظائف التعبئة و التخطيط و التنفيذ و الرقابة ، و محاولة تذليل العقبات و المشكلات التي تقف في طريقها و ذلك يعكس تدخل النخبة في جميع مراحل التنمية ، مما يظهر دورا بارزا في هذه العملية الذي يكون محكوما بمجموعة من العوامل التي تتحكم بزيادة فاعليته.[62]

المطلب الثالث : عوامل النخبة المؤثرة في التنمية السياسية:

يتأثر الدور التنموي للنخبة السياسية بالعديد من العوامل الذاتية المتعلقة بالنخبة السياسية و طبيعتها التكوينية و تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

-النضوج السياسي للنخبة باعتبارها نخبة ممسكة بزمام فعل التغيير السياسي داخل النظام السياسي داخل النظام السياسي عن اي عملية تنموية ، اذ يتأثر دورها هنا بدرجة تماسك هذه النخبة و وجود العناصر الكفؤة فيها ممن يمتلك مؤهلات القيادة و التعبئة و حيازة ارادة التنموية بالإضافة الى امكانية توحيد الرؤى داخل هذه النخبة باتجاه صياغة موقف موحد للنشاط التنموي.

-المدونة التي تبديها النخبة السياسية في التعامل مع انماط النخب الاخرى الموجودة داخل المجتمع كالنخب الثقافية و الاقتصادية و الدينية و العسكرية و غيرها من جهة ، و على قدرتها على مد جسور التواصل لتوحيد الفعل المشترك باتجاه احداث تغيير على مستوى المجتمع و الدولة من جهة اخرى

-كما هناك العامل المتعلق بإمكانات الدولة ذاتها و قدرتها على توفير مستلزمات التنمية السياسية و أهمها مسألة التلاحم الاجتماعي و التماسك و الوحدة الوطنية الذي يعتبر شرط اساسي لنجاح اي عملية تنموية

-الاستقلالية السياسية للدولة و درجة خضوعها لتأثيرات خارجية قد تزيد او تعيق او توجه الدور التنموي للنخبة السياسية ، كما تؤثر عوامل الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و الامني في هذا الدور الذي به النخبة السياسية و سعيها لتحقيق

---

[62] -محمد شطب عيدان المجمعي ، مرجع سابق ، ص 144.

التنمية في بعدها السياسي بالإضافة الى البيئة الدولية للنظام السياسي و تطورات العلاقات الدولية التي قد تؤثر في مجمل الواقع العام للدولة و نظامها السياسي[63]

كما يتحدد الدور التنموي للنخبة السياسية بناء على الاوضاع السائدة في المجتمع الذي توجد فيه هذه النخبة و يكون مرتبط بخصوصية المجتمع و التقاليد السياسية السائدة فيه التي اما ان تفعل هذا الدور في دعم عملية التنمية السياسية او تكبحه في اطار محدود و هذا يرجع الى مدى نضج النخبة (النضج السياسي) و من ثم جماهيرها التي تدعم او تعرقل هذا الدور و مدى ادراكها لما تواجهه عملية التنمية السياسية من تحديات و ازمات قد تعرقل تطورها و هنا يبرز دور النخبة في توفير الجو الملائم و تهيئة الاحوال العامة للدولة من مختلف النواحي و بناء البيئة الصحية للتنمية السياسية و توفير المجال المناسب للشروع في هذه العملية و تجاوز اية ازمات تعترض عملية التنمية[64]

المبحث الثاني : النخبة و ازمات التنمية السياسية

تتفاعل النخبة السياسية في اطار عملها داخل النظام السياسي مع ما يعتري عملية التنمية السياسية و ما يواجهها من عقبات التي تتجسد في مجموعة من الازمات التي تعيق نحو تحقيق اهدافها و تتمثل فيما يعرف بأزمات النظام السياسي و سنحاول تصنيف هذه الازمات في مجموعة ، اي كل منها في جانب من الجوانب سواء منها الاجتماعية او الثقافية

المطلب الاول : في الجانب السياسي

أولا : ازمة الهوية :

تعنى ازمة الهوية الولاء السياسي للفرد يكون لجماعته العرقية او الاولية و بذلك انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه الى حكومة قومية واحدة و بالتالي تتعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد و يرجع هذا الى غياب فكرة المواطنة بين افراد الجماعات المشكلة للمجتمع تحت تأثير العوامل التالية : التباين العرقي ، التحالف الاقتصادي ، التفاوت الطبقي ، كل هذه العوامل تؤدي الى تهديد الهوية القومية و بالتالي ظهور ازمة هوية[65]

---

[63]– المرجع السابق ، ص 145.

[64]– عباش عائشة ، مرجع سابق ، ص 41.

[65]- غازي فيصل حسين ؛ التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث؛ عمان : دار الراية للنشر و التوزيع ، 2014 ؛ص 89.

و هذا ما يصيب عملية التنمية السياسية بالشلل في مسيرتها لتحقيق اهدافها و يبقيها حبيسة التجاذبات الفرعية التي تنطلق من الانتماءات الضيقة لفئات المجتمع بما يشتت الجهد العام للدولة في سعيها لإنجاح هذه العملية[66].

و هنا نجد ان النخبة تؤثر في تفاقم او احتواء ازمة الهوية ، و ذلك تبعا لتكوين النخبة ذاتها و مدى ما تحمله من مؤهلات للتأثير فيما تمليه عليه خصوصياتها التكوينية ، فعندما تكون النخب ريفية و ترتبط بقيم تقليدية معينة فأنها قد تكون عاجزة عن التعامل مع الحس الاجتماعي العام داخل المجتمع و هذا يعود الى طبيعة النخب ذاتها و التي لا تمكنها من تكوين هوية مُوَحَّدة و موحِّدة في الدولة ان كانت تعبر عن طيف مجتمعي محدد ، و على العكس على ذلك فيما اذا كانت النخبة تتسم بالتنوع و بالمستوى العالي من الثقافة السياسية المتجددة فإنها سوف تمتلك ما تستطيع من خلال بناء الهوية الوطنية ، اذ انه يمكن ان تتجاوز الثقافة حدود القوميات الضيقة المتنازعة في نقطة ما ، و تتجاوز الصراعات الناجمة عن الانقسام ، و هذا يعكس امكانية الدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه النخبة السياسية الحاملة لثقافة واسعة في ارساء الهوية الوطنية للمجتمع و تقليل الاثار السلبية للانتماءات الاخرى[67]

ثانيا : أزمة الشرعية:

جوهر الشرعية هو قبول الاغلبية العظمى من الحكوميين لحق الحاكم في ان يحكمهم و ان يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة

و مفهوم الشرعية يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث الاسلاميين ، فالبيعة كما يقول المفكر "عبد الرحمان بن خلدون ": «أعلم ان البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على ان يسلم له النظر في امر نفسه و امر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ، و يطيعه فيما يكلفه به من الامر على المنشط و المكره »[68] و عليه فأزمة الشرعية تعني افتقار القيادة السياسية الى رضى الجماهير.

و رغم ذلك تستمر تلك القيادة في الحكم و اصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شرعيا، اضافة الى العجز للرد على الطلبات الوافرة اليها

، كما ان المؤسسات تفتقر للشرعية كونها امتداد للمؤسسات السياسية التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية ، و هي بذلك تتلاءم مع بيئة ظروف البلد و تستفحل ازمة

---

[66]– احمد وهبان ؛ مرجع سابق ، ص 20.

[67]– برهان غليون ؛ مجتمع النخبة، بيروت : معهد الاناء العربي ، 1986 ، ص 127.

[68] –عبد الرحمان ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، بيروت : دار الفكر ، 2004 ، ص 222.

الشرعية عندما تخرج عن اطرها الدستورية و يظهر ما يسمى بالشرعية الثورية التي تجعل السلطة حكرا على فئة سياسية معينة و هو ما يعيق عملية التنمية السياسية ، و يمكن للنخبة السياسية تقليل الاثر السلبي لهذه الازمة عن طريق تسويقها للمجتمع ، فإذا تعلق الامر بتدابير ذات طابع حكومي ، فإن نجاحها او فشلها لا يخضع فقط لقابلية تطبيقها في الميدان ، و انما للطريقة التي ينجح القادة في تقديمها[69]. و هذا الامر يتعلق بالعمل الجماعي بين الاطراف المكونة للنخبة السياسية و مدى الوحدة الموجودة داخلها بصفتها تعد الاساس كونها تملك امام الأمور هنا تحاول النخبة السياسية ان تجد ارضية لقاء بين كل فاعلي الميدان السياسي. مهما كانت الخلافات التي تفصل بينهم تحاول العمل على تجاوزها من خلال اعتبار ان سمو السلطة السياسية كعامل محرك للحياة الاجتماعية ، هنا تستطيع هذه النخب ان تتجاوز هذه الازمة ، و ان لا تعتبر هذه النخب الحاكمة ان مطالب و سلوكيات الافراد و الجماعات التي تسعى للمشاركة في النظام السياسي هي مطالب و سلوكيات غير شرعية[70]

المطلب الثاني : في الجانب الاجتماعي و الثقافي:

أولا : ازمة التوزيع:

يقصد بأزمة التوزيع وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية ، مما يترتب عليه عدم المساواة و خلق تفاوت طبقي داخل المجتمع ، و هذا ما يعد النظام السياسي من حيث استمراره و استقراره ، و هذا الاختلال في التوزيع اما يكون ناتج عن ندرة او عدم العدالة في التوزيع ، و يعني ذلك ان النخبة بحد ذاتها تشكل جزء من هذه الازمة ، اذ تنفرد و القوة و النفوذ في عدد قليل و محدود من الاشخاص و تحرم الغالبية العظمى من التمتع به ، لكن مع ذلك تختلف طريقة تعاطي النخبة مع هذه الازمة باختلاف طبيعتها بتمتعها بصفة الانفتاح مع عدمه ، ففي بعض المجتمعات تعمل النخب الثقافية و النخب الرائدة في حقوق الانسان و البيئة و الاسرة و التعليم بتضافر جهودها مع النخب القائدة (السياسية) في نسق فعال يستطيع تجاوز قدر الامكان هذه الازمة[71]

ثانيا : ازمة الاندماج:

تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الوطنية السياسية و الاقتصادية و العرقية و الدينية و الطائفية و ادماجها في كتلة متجانسة و منسجمة ، و تحدث هذه الازمة عادة عندما

---

[69]_عبد الحليم الزيات ؛مرجع سابق ؛ص64

[70]_محمد شطب عيدان المجمعي . مرجع سابق ؛ ص146

[71]–فيصل غازي حسين ، مرجع سابق ، ص 92 -

يحصل الاختلال في الفعاليات الرامية لحل ازمتي التغلغل و المشاركة ، و تتطلب مواجهة هذه الازمة وجود نخبة سياسية حاكمة تتجاوب مع تنوعات المجتمع المختلفة ، مما يجعل النخبة امام تحدي الاندماج الايديولوجي و الثقافي و يجعل نجاحها في القيام بذلك نجاحا لعملية التنمية السياسية

ثالثا : ازمة المشاركة:

تنشا هذه الازمة عندما يعجز النظام السياسي عن اعادة رسم عملية التفاعلات السياسية بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع من احزاب و جماعات ضغط و غيرها. عندما تتزايد رغبتها في العمل السياسي ، و تدخل قوى جديدة الى عملية التفاعل السياسي هذه ، مما يعني ازدياد المطالب السياسية مع ضعف الحراك السياسي للنظام في استيعاب هذه المطالب و تمثيلها سياسيا ، و هو امر يتعلق بمرونة عمل النظام السياسي و قابليته على التكيف مع الاوضاع المتغيرة بازدياد و تجدد عدد مواقف القوى السياسية المختلفة فيه ، و هو امر يؤدي الى تهديد استمرارية عمله ، و حيويته ، مما يؤثر على مجمل مسيرة التنمية السياسية التي تتصف بطابع التغيير[72] ،

و هنا يبرز دور النخبة السياسية من خلال قبولها بعملية الحراك و التجدد ، و هو ما يزيد من امكانية تجاوز النظام السياسي لهذه الازمة المتعلقة بالمشاركة و فتح قنوات الاتصال و التجدد مع الاراء السياسية و القوى الصاعدة فيه إما إذا التزمت النخبة أو عارضت التجدد و استيعاب القوى السياسية المختلفة تصل الى نتيجة سلبية تتمثل في غلق فرص الحراك ، و غلق ابواب المشاركة السياسية امام ابناء المجتمع مما يؤدي الى حدوث انقلابات عسكرية او القيام بثورة شعبية

رابعا : ازمة التغلغل:

يقصد بالتغلغل التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر ارجاء الاقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاته داخله ، و يتحدد أو يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين:

البعد الاول : هو المقدرة على التغلغل داخل الاقليم و رعاياها حتى و ان اقتضى الامر الالتجاء الى الاكراه المادي بغض النظر عن رضاهم

البعد الثاني : و هو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجهات و ميول المحكومين من حيث سريان قوانينها وفقا لرضاهم دون الحاجة الى القوة[73]، كما يطلق على هذه الازمة «ازمة الادارة » و تدور حول مدى كفاءة الجهاز الاداري للدولة للتغلغل في اجزاء

---

[72] -عبد الحليم الزيات ؛ مرجع سابق ، ص 119.

[73] –احمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 60.

المجتمع و بناه المختلفة ، بقصد تحريكه و تنفيذ سياسات الدولة فيه و اذا اخفقت الدولة من حيث تغلغلها في اجزاء المجتمع تحدث هذه الازمة و هنا لابد من ان يبرز كفاءة النخبة و احتوائها على العناصر المؤهلة فقي العمل التنفيذي ، و هو ما يطلق عليه اصطلاحا (التكنوقراط) و هو الفيصل في تحديد امكانية نجاح النخبة فيتجاوز هذه الازمة من عدمه ، و هو الامر الذي يعتمد على تركيبة النخبة ، و ايمانها بالعلم و التطور و التغيير او محافظتها على الوضع القائم و عدم تجاوز حالة الجمود و شلل الحركة الذي يعد عاملا معطلا لعجلة التنمية السياسية[74]

و يمكن اعتبار هذه الازمات متداخلة مع بعضها و تعبر عن حالة طوارئ من اجل تحقيق التنمية السياسية ، لابد من : الوصول الى مجتمع قائم على الشرعية و تكون النخبة الحاكمة واضحة الهوية باستطاعتها التغلغل داخل مختلف الابنية و توزيع مختلف الموارد من اجل الوصول الى تحقيق المشاركة السياسية و بالتالي حل ازمات التنمية السياسية.

خاتمة الفصل :

تؤثر النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية ، من خلال قدرتها على الذوبان في المجتمع السياسي ، من خلال خلق ثقافة سياسية عن طريق التعبئة الجماهيرية وحشد جماهير الافراد تجاه النظام السياسي ، وتحقيق المواطنة الحقه للأفراد تجاه دولتهم من

[74] –فيصل حسين غازي ، مرجع سابق ، ص 94.

خلال تفعيل عملية المشاركة السياسية للأفراد في الحياة السياسية من خلال اتاحة لهم الفرص في التعبير على آرائهم و بالتالي تجاوز العقبات و الازمات التي تعيق عملية التنمية السياسية وهذا ما يخلق نظام سياسي قائم على الشرعية و المشروعية . ونجاح التنمية السياسية مرهون أساسا بالنخبة الحاكمة .

الفصل الثالث

تمهيد:

في هذا الفصل نقوم بدراسة النخبة السياسية في تركيا ، وذلك لما حققته من نتائج ايجابية سواء على المستوى الداخلي او المستوى الخارجي ، خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية للسدة الحكم في 2002، بعد مسيرة من النضال السياسي ، و العقبات التي واجهت قيادات الحزب في مختلف مراحله ،

المبحث الاول:الوضعية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لتركيا قبل 2002.

قبل التطرق للوضعية السياسية و الاقتصادية للحكومة التركية قبل 2002 سنحاول تعريف النظام السياسي التركي لأنه هو الذي يحدد الصلاحيات ،جاء في دستور 1924، تشكيلات النظام الدستوري و السياسي في تركيا و جرت عليه تعديلات سنة 1937، ووضع دستور جديد في 1961، بعد الانقلاب العسكري في 1980، جاء دستور 1982، و قد جاء في هذا الدستور الاخذ بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة ، و بموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة على النحو التالي . [75]

1-السلطة التشريعية: و تتألف من الجمعية الوطنية "البرلمان" و تمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة07 من الدستور ، وهي تتألف من 550 عضوا ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي ، و يحق للنائب ان يترشح أكثر من مرة.

2- السلطة التنفيذية: و تتألف من :

---

[75]–محمد زاهد جلول ، التجربة النهضوية التركية:كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا نحو التقدم،لبنان :مركز نماء للبحوث و الدراسات ،2013،ص 37.

أ-رئيس الجمهورية : وهو على رأس الدولة ، ويمثل وحدة الشعب التركي والجمهورية التركية بعد التعديل الهستوري في اكتوبر 2007 اصبح ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام ويشترط ان يكون عمرهفوق الاربعين ، وحاصل على شهادة جامعية ، ويشترط حصوله على نسبة فوق 50%، كما تكون فترة ولايته خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[76]

ب- رئيس مجلس الوزراء: و يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الاغلبية البرلمانية.

3- السلطة القضائية :و تتكون من :

أ-المحكمة الدستورية : وهي اعلى هيئة قضائية في البلاد ، تتكون من 11 عضوا اصليا و 4 احتياطيين ، ومن مهامها الاساسية حماية حقوق الانسان و الحريات الأساسية و تطويرها ، كما تقوم بمهمة حل الاحزاب و اقصائهم من الحكومات بعد تقديم الشكوى عليهم ، وتعتبر احكامها نهائية.

ب- مجلس الامن القومي : يتألف هذا المجلس من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان العامة ووزراء الدفاع و الداخلية و الخارجية و قادة القوات البرية و البحرية و الجوية ، وقائد قوات الجند رمة (الدرك)، تحت رئاسة رئيس الجمهورية ، وبتعديل اجري في 3 اكتوبر 2001 زاد عدد الاعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاث نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل ، وتم تعيين لأول مرة مدني للأمانة العامة لمجلس الامن القومي بتاريخ 17 أوت 2004، ومن مهام المجلس اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها ، ويقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات[77] .

المطلب الأول : الواقع السياسي

-–على حسين باكير ، وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدوحة : دار العلوم العربية للعلوم [76]ناشرون،2009، ص 28.

[77]–معمر خولي ، الاصلاح الداخلي في تركيا ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2011، ص 2.

تعرضت تركيا نتيجة سياسات بولنت اجاويد رئيس الحكومة الائتلافية (28 ماي 1999، نوفمبر 2002) لمجموعة من الازمات على المستوى السياسي و الاقتصادي ، مما كان سيؤدي بتركيا الى الهاوية وتمثلت الازمة السياسية في:

- رفض رئيس الجمهورية احمد نجدت سيزر (رئيس تركيا في ماي 2000) التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية ، تم اقتراحها من طرف مجلس التعليم العالي ، كما رفضت التوقيع على قرار من الحكومة بشأن فصل بعض الموظفين المدنيين بتهمة إنتمائهم الى جماعات أصولية و اخرى انفصالية ، حيث رأى بأن هذا القرار مخالف للقانون بالرغم من تمسكه بمبادئ العلمانية وهذا ما أدى الى اشتداد الازمة السياسية بين مِؤسستي الحكم ، فكانت الرئاسة تقضي بإجراء مجموعة من التعديلات القانونية ، كإلغاء عقوبة الإعدام ، والسماح بالبث باللغة الكردية في حين رفض بعض اعضاء حزب الحركة القومية (اعضاء الائتلاف الحكومي) برئاسة دولت بهشلي هذه التعديلات لأنه رأى في الغاء عقوبة الاعدام افلات عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني المتهم بالدعوة للانفصال وشن حرب ضد الدولة " من الموت الذي يستحقه نظير جرائمه ، وان أي تهاون سيعرض الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابية ، ولهذا انسحب حزب الحركة القومية من الحكومة الائتلافية ، وهو ما تسبب في سقوطها اضافة الى هذا اصبح لبرلمان عبارة عن كيان جامد يعجز عن وجود حلول لأزمات المجتمع و اصبحت الحكومة عاجزة عن الاحتفاظ عن أدنى حد من التنسيق بين شركاء الائتلاف[78].

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي

عرفت الدولة التركية على المستوى الاقتصادي مجموعة من الازمات الاقتصادية تمثلت في: رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاثة بنوك حكومية ، وإصدار مرسوم رئاسي في فيفري 2001 ينص على تكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح البنوك ، وفي اتهام رئيس الجمهورية و توجيهه لرئيس الحكومة بانتقادات و اتهامه بالتستر على الفساد في الدولة في الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي، وهذا ما أسفرعنه تداول وسائل الإعلام لهذا الاتهام ، مما اثر بالسلب على الاقتصاد بدءا من انهيار الأسواق المالية ، كما ارتفعت اسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعات من سماع الخبرلتصل الى 76% وارتفاعسعر صرف الدولار الأمريكي ، نظرا لإقبال المواطنين على شرائه تأمينا لأموالهم ، الأمر الذي دعى البنك المركزي التركي الى

---

[78]-- معمر خولي مرجع سابق ،ص 5.

ضخ 5 ملايير من الدولار ،بالأسواق في مدة اربع ساعات فقط ، وخسر مؤشر بورصة إسطنبول 14%من قيمته في يوم واحد ، كما فقد المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية.

اما الوجه الآخر من الأزمة الاقتصادية فتمثل في القروض التي كانت تمنحها بنوك الحكومة للمشروعات على أساس الانتماء السياسي لأصحابها ، وليس على أساس الإستحقاق و الجدوى المدعومة بالمستندات اضافة الى هذا كان يتدخل السياسيون و البرلمانيون لتأمين منح البنوك تسهيلات مالية كبيرة لبعض الأشخاص حتى دون سند لمجرد اهميته وقت الإنتخابات ، كما واجهت الحكومة التركية بمؤسساتها النقدية المتمثلة في البنوك مشاكل في تغطية العجز المالي ، ولمواجهة الأزمة اخذت الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضا قيمته 16 مليار دولار، حيث التزمت بشروط القرض التي تطالب بإجراء اصلاحات اقتصادية ، وفق منظور صندوق النقد الدولي ، لكن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة و خطيرة سنة 2001 كان من بين ابرز نتائجها:[79]

1-اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة و العامة .

2-ارتفاع معدلات العجز وارتفاع حجم المديونية الخارجية.

3- انخفاض إحتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

4- عجز القطاعات الاقتصادية في الدولة عن تحمل تلك المتغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع وإغلاق مئات من الشركات التجارية.

5-تقلص حجم الاستثمارات الى أقل من النصف ،مما ادى هذا الى ارتفاع نسبة البطالة بفعل اغلاق الشركات و المصانع

بالإضافة الى الأزمة الاقتصادية و السياسية سارت الأمور نحو ازمة جديدة تمثلت في الوعكة الصحية التي تعرض لها رئيس الوزراء في 17 ماي 2002 افرز عنها ظهور خلافات و تناقضات بين شركاء الائتلاف و بسبب الحالة الصحية لرئيس الوزراء هناك من طالب بتنحي رئيس الوزراء عن رئاسة الحزب و رئاسة الحكومة ، وهناك من طالب بإجراء انتخابات مبكرة تجنب الدولة ازمة جديدة ، تضاف الى الأزمة الاقتصادية ، كما قام شريك الائتلاف دولت بهشلي زعيم الحركة الائتلافية الى المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة ، داعيا الاحزاب الممثلة في البرلمان الى عقد جلسة استثنائية للنظر في مقترحه ،

---

[79]- -–ياسر احمد حسن ،البحث عن المستقبل ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،2006، ص 156

واجتمع البرلمان في سبتمبر 2002 وقرر موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في تاريخ 3 نوفمبر 2002.[80]

[80]–ابراهيم اوزتورك،التحولات التركية بين عامي2002–2008، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010 ،ص 48 .

المبحث الثاني : وصول حزب العدالة و التنمية للحكم في 2002.

يعتبر وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة عام 2002 النقطة الحاسمة في تاريخ تركيا السياسي و الاقتصادي لما حققه هذا الحزب فور وصوله للسلطة مما ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي مما انعكس على طبيعة العلاقات سواء على المستوى الداخلي او الخارجي.

المطلب الاول:تعريف حزب العدالة والتنمية .

يعتبر حزب العدالة والتنمية امتداد للنشاط السياسي منذ سنوات طويلة ، بحكم انخراط مؤسسوه في حزب الرفاه قبل ان يتم حل هذا الحزب وفرض حضر القيام بأي نشاط سياسي على زعيمه " نجم الدين اربكان " ، حيث اعاد الحزب تنظيم نفسه تحت اسم "حزب الفضيلة "، لكن هذا الاخير تعرض للحضر عام 2001 ، و أثار الحضر انشقاقا في صفوف الحركة الاسلامية ، بين حزب " السعادة " الذي يضم مجموعة محافظة و متمسكة بالتوجهات و الشعارات القديمة والتي نجد فيها نجم الدين اربكان ، ومن جهة اخرى "حزب العدالة و التنمية " و الذي يمثل التيار المسمى تجديديا ، بقيادة " رجب الطيب اردوغان " رئيس الوزراء التركي و رئيس بلدية اسطنبول سابقا وزعيم حزب العدالة و التنمية.[81]

تم تشكيل حزب العدالة و التنمية من قبل النواب المنشقين عن الفضيلة الذي تم حله بقرار صدر من المحكمة الدستورية في 22 جوان 2001 ، وقد تم انتخاب رجب الطيب اردوغان الذي شغل منصب عمدة اسطنبول وكان احد البارزين في الحركة الاسلامية في تركيا وهو حزب 193 ضمن الاحزاب السياسية ، التي دخلت الحياة السياسية التركية ، حيث شكل هذا الحزب الجناح الاسلامي المعتدل في تركيا ، حيث حرص زعيمه على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ، بحيث عبر عن نفسه بأنه حزب يحترم الحريات الدينية و الفكرية ويبني سياسته على الحوار و التسامح ، كما اكد على عدم معارضته للعلمانية التي تعتبر مبدأ من مبادئ قيام الجمهورية التركية[82].

ومن بين مبادئ الحزب رفضه لأي عملية عسكرية ضد العراق ،اهم مميزاته : يرفض التعصب لزعيم واحد ، ويعد بديمقراطية واسعة داخل الحزب .

---

[81]–احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع،2011، ص، 388.

[82]–ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسية التركية، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010،ص 63.

يطلق على حزب العدالة و التنمية بالتركية مسمى " الآق بارتي " اي الحزب الابيض ، جاء الى السلطة نتيجة انتخابات تشريعية اجريت في 11 نوفمبر 2002 ، حيث تحصل على 351 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعد ، وهو بذلك فاز فوزا ساحقا بأغلبية كبيرة رغم انه لم يمض على تأسيسه إلا عام ونصف ، حيث تأسس في 14 اوت 2001 و كان شعاره " انفتاح على التنوير انغلاق على العتمة "[83] .

وهو يعتبر العلمانية هي ضمانة للديمقراطية الحقه ، حيث عرف العلمانية على أنها " حيادية الدولة تجاه اي شكل من اشكال المعتقد الديني و القناعة الفلسفية " و على هذا الاساس صنف قادة الحزب هويته الفكرية و السياسية بأنه من تيار الوسط ، على غرار الاحزاب الاوروبية المحافظة.

اما عن طبيعة الحزب التكوينية ، فقد انضم اليه اعضاء و برلمانيو احزاب يمين الوسط ، مثل حزب "الوطن الأم و حزب " الطريق القويم " و شرائح من التكنوقراط و خريجي الجامعات و البيروقراطيين و المهنيين اللذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الاسلاميون في مراحل سابقه ، لذا فحزب العدالة و التنمية يعبر عن تركيبة سياسية و اجتماعية جديدة ، فلاهي علمانية تمثل يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم و الوطن الام ، ولا هي كمالية التي يعبر عنها يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري و حزب اليسار الديمقراطي ، ولا هي اسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاه ، ولكنه تعبير عن الاسلامية و اليسارية و اليمينية في صيغة جديدة [84]

.وقد تبنى مؤسسوه تسمية " الديمقراطية المحافظة " و هي نظام سياسي و اجتماعي توفيقي ، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب ، والقيم الانسانية مع العقلانية من جانب آخر ، فهي لا تقبل الجديد و لا ترفض القديم ، وهي ترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التى تفرض رؤية سياسية او عرقية او ايديولوجية او دينية واحدة تلغي الاخرى ، وتؤكد على ان دور الدولة يتوقف عند تسيير الامور من خلال تحقيق التفاعل الايجابي في المجتمع بما يساهم في ايجاد بيئة يتعايش فيها الجميع [85].

كما عمل اردوغان بعد توليه رئاسة الحكومة و حتى بعد النجاح في الانتخابات البرلمانية في 22 جويلية 2007 ، عمل على تحقيق الامن و الاستقرار السياسي و الاجتماعي و

---

[83] – سعيدي السعيد "سياسية تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية العربية"مجلة المفكر ، الجزائر ، جامعة بسكرة ، العدد 10، 2014،ص 470.

[84] –كمال حبيب ، الدين و الدولة في تركيا المعاصرة : صراع الاسلام و العلمانية ، القاهرة : مكتبة جزيرة الورد ، 2010،ص 320.

[85] ––كمال حبيب ، الاسلاميون الاتراك :من الهامش الى المركز، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،2010،ص 116.

الاقتصادي و العمل على القضاء عن ازمة الهوية و الاغتراب الذي كان يعاني منهما المجتمع التركي ، حيث تصالح مع الارمن بعد عداء تاريخي ، وكذلك مع اذربيجان ، وارسى تعاونا مع العراق و سوريا و ايران و اعاد لمدن وقرى الاكراد اسماءها الكردية ، بعدما كان محظورا ، وسمح رسميا بالخطبة باللغة الكردية[86].

المطلبالثاني:آليات الحزب لتحقيق الاستقرار و التنمية:

عند وصول حزب العدالة و التنمية لسدة الحكم في 11 نوفمبر 2002 باشر في طرح استراتيجية جديدة مخالفة للتجارب السابقة ،تتوافق مع متطلبات الشعب التركي ، حيث اعتبر ان مبادئ "مصطفى كمال اتاتورك "هي عنصر السلامة الاجتماعية ، وأداة تحمل تركيا الى مستوى الدول المتحضرة ، وان الدين كأهم مؤسسات الإسلامية على الإطلاق ، والى العلمانية كضرورة للديمقراطية و لضمان حرية الاعتقاد ، حيث جاء في الوثيقة ان العلمانية تعد مبدأ لصيانة الحريات ، و اتبع الحزب مجموعة من الخطوات من اجل الاستقرار السياسي للبلاد خاصة كونها تشهد عدة مشاكل داخلية من فساد سياسي الى انقلابات عسكرية متكررة ، وأزمة ديون حادة و انخفاض في المستوى الاقتصادي ، حدد الحزب برنامجه كالتالي:

-تحقيق السيادة من دون قيد او شرط للشعب التركي في الجمهورية القانونية (الدولة الدستورية)التي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد و المؤسسات معا.

-الحفاظ عن القيم و الاخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي.

-الحفاظ على وحدة الدولة التركية و سلامة اراضيها ، حيث لا يجوز التنازل عن اي شبر من الوطن ، وقد اعتبر الحزب ذلك مبدأ رئيسي للدولة.

-تحقيق الحضارة و المدنية المعاصرة في تركيا وفق للطريق الذي رسمه أتاتورك تأمين الاستقرار و الامن للشعب التركي .[87]-

تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب .
-تحقيق العدالة في التوزيع للدخل القومي . ومن بين وسائل تحقيق هذه الاهداف مايلي:

– شريف تغيان ،الشيخ رجب الطيب اردوغان مؤذن اسطنبول و محطم الصنم الاتاتوركي، القاهرة :دار الكتاب العربي،2010،ص13[86]

-–عبد الحليم غزالي ، الاسلاميون الجدد و العلمانية الاصولية في تركيا : ظلال الثورة الصامتة ،(د ب ن): مكتبة الشروق الدولية ، 2007،ص ،ص،26.27.[87]

-استئصال مشكلات تركيا من خلال تعبئة الموارد الانسانية و الطبيعية المهملة و جعلها دولة منتجة باستمرار و تنمو بالإنتاج .

- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا ، و الحريات ، وسيادة القانون في جميع انحاء الدولة التركية .

-خفض معدلات البطالة ، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه .

- اتباع سياسات تهدف الى تحقيق الكفاءة و الفعالية في الادارة العامة و اشراك المواطنين و المنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

- تحقيق الشفافية الكاملة و المحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة .

- اتباع سياسات عملية معاصرة رشيدة لإفادة الامة في مجالات الاقتصاد و السياسة الخارجية و التعليم و الصحة و الزراعة.

كما جاء في مبادئ الحزب الداخلية : احترام حقوق المواطنين كافة ، ولا تقوم التفرقة بين ابناء الشعب التركي على اساس الدين او العرق او المذهب ،كما يرفض كل انواع التفرقة و النزعات القومية او الدينية ، ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل ، كما جاء في مبادئه حماية الحريات و الحقوق الاساسية لاتاحة الفرصة لسيادة الارادة الوطنية [88].

- الإيمان بضرورة نيل النساء حقوقهن السياسية ، وإتاحة الفرصة لحرية الفرد و التعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتواءم مع القانون ، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق و الحريات و الصلاحيات الازمة لها ، كما يؤمن بضرورة اقامة القواعد الازمة لخدمة اقتصاد السوق.

كما جاء بشأن شكل السياسة الخارجية مايلي : اتباع سياسة خارجية واقعية بحسب التاريخ و الموقع الجغرافي وتكون مبنية على اساس المصالح المتبادلة .

-اعادة تحديد اولويات السياسة الخارجية في مواجهة التغيير القومي والعالمي[89].

---

[88]-عبد الحليم الغزالي؛مرجع سابق؛ص؛27

[89]–زعطوط الصالح ، دور القيادة السياسية في استقرار الانظمة السياسية حزب العدالة و التنمية التركي نموذجا 2002–2012"مذكرة لنيل شهادة الماستر (قسم العلوم السياسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2013،ص ،64.

المبحثالثالث:السياسات الداخلية و الخارجية للحزب

المطلب الأول : السياسات الداخلية للحزب

منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 قام بوضع مجموعة من السياسات من اجل مواجهة المشاكل السياسية ، سواء ما تعلق منها بالانقلابات المتكررة للجيش و كثرة تدخله في الحياة السياسية بفعل الصلاحيات التي خوله الدستور لمجلس الأمن ، وأزمة الفراغ السياسي التي كانت تعاني منها الحكومة التركية نتيجة توالي سقوط الحكومات او نتيجة لحل الائتلاف الحكومي ، حيث اخذ الحزب على عاتقه بتطبيق العلمانية كأساس للديمقراطية ،حيث وعد بحماية النظام العلماني ، بالإضافة اخذ الحزب يمزج القيم الدينية بالحياة السياسية ، فقد قام بوضع تعاليم القرآن الكريم و السنة النبوية في صورة مبادئ قادرة على ادارة الدولة و المجتمع ومن اجل تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام التقاليد الدينية و الاعتراف بالقيم الدينية[90].

اما فيما يخص السياسات الاقتصادية قامت حكومة العدالة من اجل نهضتها الاقتصادية بتفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة ، بحيث يتم استغلال كافة الامكانات ، من اجل افضل انتاج و اكبر ربح مالي ورفع معدلات الاستثمار ، و الضريبة و التسهيلات و القدرة الشرائية ، و تخفيض نسب البطالة و التضخم و معالجة قضية الفقر و الحد منها لأقل مستوى وتوفير بيئة محفزة على العمل و الانتاج لرجال الاعمال ومن اهم السياسات :

1 -اتاحة الامكانيات الازمة لتطوير كافة انواع المعاملات .

2 -دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع و الاشراف عليه.

3 -اتخاذ التدابير الازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع .

4 -تشجيع نظام التأمين الخاص ، لحماية الامكانيات و الموارد التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية لتوفير الموارد المالية التي يحتاجها القطاع.

---

[90]–ياسر احمد حسن ، مرجع سابق، ص، 227.

5 -تعديل نظام تأمين الودائع بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الاوروبي.التزام الشفافية و الواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية ، وتوسيع دائرة عرضها على الرأي العام.

6 -تأمين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني.[91]

ويعتبر تأسيس جمعيات رجال الاعمال من اهم السياسات الناجحة على المستوى الاقتصادي لان هذه الجمعيات تعمل على تنمية الاقتصاد و الصناعة بعيدا عن سيطرة المنظومة اليهودية ،و ركز اردوغان في الاصلاحات الاقتصادية على ثلاثة امور : اولها ادارة الانسان ، وثانيها ادارة المعلومات ، وثالثها ادارة الاموال[92].

ونتيجة لهذه السياسات شهدت تركيا اصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة و المجتمع ووصفت هذه الإصلاحات بالثورة الصامتة " و كانت على النحو التالي:

اولا : الاصلاحات السياسية:

1-في مجال الحريات:عرفت الحكومة التركية منذ تولي حزب العدالة و التنمية في 11 نوفمبر 2002 عدة إصلاحات سياسية تتمثل فيما يلي:

-إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا

-السماح للقوميات الغير تركية بتعليم لغتها و تعليمها ، فأصبح بالإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية

-اصدار قانون عفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي.

-تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء في السجون أو في مراكز الشرطة[93].

-توسيع حرية التجمعات و المظاهرات و سن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات و السماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله .

---

[91]-محمد زاهد جلول، مرجع سابق ، 122.

[92]-شريف تغيان ، مرجع سابق ، ص، 51.

[93]- علي حسين باكير: تركيا الدولة و المجتمع و المقومات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية النموذج الإقليمي و الإرتقاء العالمي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص32-33.

-إلغاء ما يسمى باللائحة السوداء و هي لائحة بأسماء المواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية و لا يمنعون مع التعديل الجديد من السفراء إلا بمذكرة قضائية.

-عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب[94].

-تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال اقرار مبدأ التمييز الايجابي.

-تخفيف القيود على حق الاضراب كشكل من اشكال الحقوق الاقتصادية .

-تشكيل محاكم خاصة بالأحداث ، واستثنائهم من تهم الارهاب و الجريمة المنظمة.

-الغاء عقوبة الاعدام .

-ضمان حرية الصحافة .

-سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية و احترام حقوق الانسان على التشريعات.

-الغاء محاكم امن الدولة .

-عدم جواز مصادرة المعدات الاعلامية او منع تداولها [95].

2 -الاصلاحات الدستورية : واصلت حكومة العدالة و التنمية تطبيق برنامجها الاصلاحي ، فعدلت بعض مواد الدستور ، توطيد الدعائم الديمقراطية على الشكل التالي:

-تجرى انتخابات المجلس الوطني التركي كل اربع سنوات بدلا من خمس سنوات .

-ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة ، من بين اعضاء المجلس الوطني التركي ممن اتموا الاربعين ، ويحملون شهادة دراسية عليا او من بين المواطنين الاتراك الذين يحملون نفس الصفات و المؤهلين للانتخابات النيابية .

---

[94]-شريف تغيان، المرجع السابق،ص 100.

[95]-علي حسين باكير ، مرجع سابق، ص،32.

-تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات و لمرتين على الاكثر .

-رفع عدد اعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضوا ا واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي و رئيس الجمهورية ، بدلا من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية .

- رفع عدد اعضاء مجلس القضاء الاعلى من 7 اعضاء الى 22 عضوا ، واختيارهم بطريقة اختيار اعضاء المحكمة الدستورية ذاتها .[96]

3-الاصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية :

قبل التعرض للإصلاحات التي شرع فيها حزب العدالة و التنمية في تنفيذها لابد من ان نوضح دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة العدالة و التنمية للحكم في 11 نوفمبر 2002 لمعرفة مدى التغيير الذي حصل فخلافا للتطور الذي الاجتماعي في الغرب ،حيث تنشئ الامة دولتها و جيشها ، وحدت الاتاتوركية بين الدولة و الامة في وحدة لا تنفصم ، وكان الجيش هو صانع الدولة ، وعمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة على حماية النظام و صيانته من خلال مجموعة من الآليات الدستورية و القانونية التي تشرع تدخله في الحياة السياسية ، وتتيح له في حالات استلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل ، وبعدما كان نظام الحزب الواحد حتى عام 1945 ، وهو وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية ، لجأ الجيش في العام 1960 الى وسيلة الانقلابات العسكرية المباشرة ، وقام بتحصين دوره السياسي من خلال اقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور 1961 وهي مجلس الامن القومي ، ويتألف هذا المجلس من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية و رئيس الاركان العامة و قيادات الجيش ، ويرأس المجلس رئيس الجمهورية [97]، و يجتمع مرة كل شهر وتنبثق عن المجلس امانة عامة تضم 700 موظف ، ولإحكام قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية صاغ العسكريون في الدستور المادة 35 التي تنص على حق القوات المسلحة في التدخل [98]، لاستلام السلطة في حال وجدت ان الجمهورية و الديمقراطية معرضتان للخطر وبذريعة الحفاظ على الجمهورية و الديمقراطية ، اقدم الجيش بعد عام 1960 على تنفيذ ثلاثة انقلابات على التوالي سنة 1971، 1980، 1997، وقد عززت تلك الانقلابات النفوذ العسكري داخل مجلس الامن

---

[96]–معمر خولي ، مرجع سابق، ص 25.

[97]––صلاح سالم ، تحولات الهوية و العلاقات العربية التركية ، مصر : هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الاعلان ، 1999، ص 24

[98]–معتز محمد سلامة ، الجيش و السياسة في تركيا ،مجلة السياسة الدولية ، العدد، 131، جوان 1998،ص 124.

القومي ، لتبرهن على ان المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي التركي وإنما متحكمة فيه[99].

ومع وصول حزب العدالة و التنمية للحكم،ومساعيه للانضمام الى الاتحاد الاوروبي ، اصبح لابد من اجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية و مجلس الامن القومي ، لتقتصر مهامه على رسم سياسة الامن الوطني و تطبيقها ، وبهذا يتحول المجلس الى جهاز استشاري

-تعديل المادة (5)من قانون مجلس الأمن القومي ، ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلا من كل شهر .

-تعديل المادة(13) من قانون مجلس الأمن القومي ، لتنقد امانته العامة دورها الرقابي و مبادرتها في اعداد قرارات مجلس الامن القومي ، ووضع الخطط و المشروعات للوزارات و الهيئات و المؤسسات ، وتصبح مهمة الامانة العامة تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.

-تعديل المادة(15) التي كانت تنص على تعيين الامين العام لمجلس الامن القومي من اعضاء القوات المسلحة برتبة فريق ، وجاء التعديل بإمكانية تولي شخصية مدنية منصب الامين العام للمجلس ، وكان محمد البوجان اول شخصية مدنية تتولى منصب الامين العام لمجلس الامن القومي في 17 اوت 2004.

-تعديل المادة (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية ، لتصبح المؤسسة العسكرية و كوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.

- تعديل المادة (131) الخاصة بالمجلس الاعلى للتعليم ، حيث الغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس ادارة المجلس الاعلى للتعليم[100].

كما شملت التعديلات الدستورية و القانونية ، السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى و مقاضاتهم ، بشأن قضايا الفساد ، غير ان قرار حزب العدالة و التنمية بترشح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية أثار مخاوف رئاسة الاركان ، ودفعها لنشر بيان على موقعها الالكتروني في 27 افريل 2007

---

[99]–محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق،1998، ص 85.

[100]–معمر خولي ، مرجع سابق ،ص 30.

،ابدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية ، فما كان من أردوغان إلا ان اطلق تصريحا دعا فيه الجيش الى الالتزام بمهامه العسكرية ، وعدم تعرض للشأن السياسي ثم جاءت التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء 12 سبتمبر 2010 بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا ، حيث فقد قدرته على التدخل في الحياة السياسية ، وتم تجريده من الحصانة القضائية فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين الذين لا يزالون في الخدمة أمام محاكم مدنية ، كما فتحت الطريق امام مقاضاة قادة الانقلاب العسكري 1980 على ما اقترفوه من جرائم بحق الوطن و المواطنين [101].

يمكن القول ان النجاح الذي حققته حكومة حزب العدالة و التنمية في استفتاء سبتمبر 2010 شكل له الدافع القوي للفوز في الانتخابات البرلمانية في عام 2011 مما برهنت ايضا على ضعف و هشاشة ادعياء العلمانية خاصة حزبي الشعب الجمهوري و الحركة القومية ، ومع فوز رجب اردوغان بمنصب الرئيس في اوت 2014 ، فستكون اولويته تتركز في اعتماد دستور جديد يوازن بين سلطات الحكومة و الرئيس ، عبر استحداث نظام رئاسي او شبه رئاسي .[102]

2- الاصلاحات الاقتصادية:

تزامن وصول حزب العدالة للحكم مع الازمة الاقتصادية الحادة التي تعان منها الحكومة التركية ، ومن اجل مواجهة تلك الازمة و ضعت الحكومة مجموعة من الاجراءات ، كما غيرت الحكومة مجموعة من المبادئ الاساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي فعلى سبيل المثال تم ترك العمل بنظام الصرف الثابت و الانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن و الاعتماد على استثمارات القطاع ، كما وضعت الحكومة هدفا من اجل مكافحة البطالة وذلك عملت ان تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الاجمالي ومن بين الاجراءات التي وضعتها :

-زيادة التقشف وحفظ النفقات .

-جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.

-تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.

-طارق عبد الجليل ، الساسة و العسكر في تركيا : واقع العلاقة و مآلها ، الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ، 2012، ص 6.[101]

-عماد قدورة ، الجمهورية التركية الثانية : المفهوم ، المنجزات ، المتطلبات، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،2014،ص6[102]

-حل مشكلة قلة الأيدي العاملة المؤهلة وتحسين بيئة العمل.

-إصلاح الجهاز الاداري للدولة و ضمان الشفافية و المراقبة والمحاسبة و نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية من اجل تطوير الجانب الاقتصادي ، يمكن تقسيم المراحل التي تطور فيها الاقتصاد التركي الى مرحلتين اساسيتين :[103]

1- مرحلة التأسيس للنقلة الاقتصادية 2002-2008:

استطاعت الحكومة التركية بفضل سياساتها الاصلاحية من تحقيق نمو اقتصادي كبير وتمثل ذلك من خلال تشجيعها على سياسة الدعم الخارجي و التعامل مع الاسواق الخارجية مما ادى الى ارتفاع معدلات النمو وتمثلت في:

_ارتفاع الناتج القومي الاجمالي بين عامي 2002-2008 من 300 دولار الى 750 مليار دولار اي بمعنى بلغت نسبة الارتفاع بمعدل 8،6 %.

-ارتفاع معدل الدخل للفرد من 3300 دولار الى حوالي 10،000 دولار .

-احتلت تركيا المرتبة 16 في اكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي .

- ارتفاع حجم الصادرات من 33 مليار الى 130 مليار في سنة 2008.

- انخفاض نسبة التضخم من 70% في سنة 2001 الى 4،8% سنة 2007 ثم عادت للارتفاع في سنة 2008 بسبب زيادة الاسعار العالمية و الازمة الاقتصادية لتصل الى 10%.

- كما شهدت هذه المرحلة تطورات مهمة فيما يخص التجارة الخارجية وتمثلت لافي ارتفاع حجم الصادرات من 28 مليار سنة 2000 الى 131 مليار سنة 2008 ، كما ارتفعت نسبة الواردات من 55 مليار الى 202 مليار ، كما اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات من اجل تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال تشجيع سياسة الادخار و الاستثمار في القطاع الخاص

2-مرحلة تثبيت النمو الاقتصادي وتطويره 2008-2013:

وتم في هذه المرحلة تحقيق انجازات اقتصادية و مالية متعددة بالاعتماد على تطوير القطاعات المنتجة في الاقتصاد التركي و زيادة معدلات الاستثمار الخارجي الي جانب تعزيز خطة تطوير الصادرات التركية ، فقد وصل اجمالي الناتج المحلي الى 820 مليار

---

[103]–ابراهيم اوزتورك ، مرجع سابق ، ص 49.

دولار سنة 2013 و ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الى 10782 دولار بالرغم من ان الزيادة السكانية البالغة حوالي مليون نسمة سنويا ، كما بلغت قيمة الصادرات سنة 2013 الى 152 مليار دولار وقيمة الواردات الى 251 مليار دولار في حين بلغت ايرادات السياحة 33 مليار دولار ، وبلغ حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة 9،12 مليار دولار ، وانخفضت نسبة التضخم الى 5،7% كما بلغت نسبة الاحتياط النقدي من العمولات الاجنبية سنة 2014 الى 245،135 مليار دولار ، وانخفضت نسبة البطالة الى نسبة 8،8% ونسبة التضخم 5 % كما اخذت الحكومة التركية من خلال الاصلاح الاقتصادي تطوير القطاع الصناعي و الخدمي بشكل كبير حيث بلغت نسبة للقطاع الخدمي في الناتج القومي نسبة 36%و القطاع الصناعي نسبة 1،28% و الزراعة 9،8%وتنوعت صادراتها لتضم النسيج و الملابس ، والأغذية المصنعة بالإضافة الى الصناعات المعدنية[104].

يمكن الاشارة الى ان الحكومة التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية اصبحت من الدول المانحة للمعونات الخارجية بعد ما كانت من «نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجية » .

3 من الناحية الاجتماعية والثقافية :

أنشأت الحكومة في فترة 2002-2010 ما يقارب 49 جامعة حكومية اضافة الى 29 جامعة أهلية وبذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية الى 102 جامعة ، كما ارتفع عدد الجامعات الاهلية الى 52 جامعة .

-اصبحت ميزانية وزارة التربية الميزانية الاكبر في عهد الحكومة الحالية ، وفاقت ميزانية وزارة الدفاع .

-انجزت الحكومة التركية بين عامي 2002_2010 ما يقارب 251 مستشفى اضافة الى 1028 مستوصف.

-كرست الحكومة سياسة نظام طبيب العائلة في كل المدن عام 2010.

-ارتفاع ميزانية ادارة الاوقاف الى 460 مليون ليرة في سنة 2010 بينما كانت تقدر 37 مليون ليرة في سنة 2002.

---

[104]-معمر خولي ، المرجع السابق ، ص 22.

–تم ارشقه 12 مليون وثيقة في الوسط الالكتروني.[105]

[105]--سعيدي السعيد؛مرجع سابق ؛ص 472.

المطلب الثاني : السياسة الخارجية للحزب

لقد قامت السياسة الخارجية بعد تأسيس الجمهورية على اساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية ، وتجنب دوائر الصراع ثم تطورت في الحرب الباردة خاصة بعد ان اصبحت عضو في حلف الناتو لتجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفياتي وحلقة ضرورية في الاستراتيجية الغربية لاحتواء المد الشيوعي ، والوقوف اما محاولات الاتحاد السوفياتي من نفوذه جنوبا الى ان تصبح بعد زوال هذا الخطر جسرا بين الغرب المسيحي و الشرق الاسلامي[106]، فبوصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في 2002 حاول تجسيد واستغلال دور ومكانة تركيا الجيوسياسية من خلال اعادة صياغة لمسارها الجيوسياسي و اولوياتها الجيوسياسية ، وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية ومن ذلك محاولتها لحل جميع مشاكلها مع دول الجوار وتبني مواقف للتصالح و حل الازمات حتى تصبح قوة عالمية مؤثرة ، وفق لهذه الرؤية اعاد حزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء طيب اردوغان صياغة العلاقات الخارجية لتركيا على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزا اقليميا لتشمل اضافة الى الغرب عدد اكبر من الدوائر،لاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتكية ،ثقافية وتاريخية ، وما يقوله داود اوغلو بان تركيا اكبر من دولة مواجهة او جسر ، تركيا دولة مركزية تقع في الوسط من البلقان و القوقاز ووسط آسيا و المشرق العربي و في هذا الاطار يقول رجب الطيب اردوغان " لقد انتهى عهد التفكير الضيق و الانطوائية بالنسبة لتركيا ، فمن الآن و صاعدا ستفكر تركيا[107].

بشكل اوسع و اكبر و ستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيواستراتيجية ورسالتها التاريخية اخذة بعين الاعتبار امكاناتها الثقافية الاقتصادية .

قام مستشار رئيس الوزراء التركي احمد اوغلو بوضع خمسة اسس جديدة للسياسة الخارجية التركية وهي:

1 -الموازنة بين تعزيز الحريات و مواجهة الاخطار الامنية التي تهددها.

2 -حل المشكلات مع دول الجوار لتركيا بمعنى تصفير المشكلات من اجل اخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات و تحسين علاقاتها مع الجميع .

---

[106] شريف تغيان ؛ مرجع سابق ؛ص 168. -

–فتيحة ليتيم ؛ تركيا و الدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط ؛ مجلة المفكر ؛ العدد؛5 مارس 2010،ض 211.[107]

3 -اتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد و متعددة المسالك ففي ظل الظروف الدولية المتحكمة من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد بدلا من ان تكون تركيا مصدر للمشكلات يجب ان تكون مصدر لحل المشكلات ، وبلدا مبادرا الى طرح الحلول لهذه المشكلات ، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم في ارساء السلام العالمي و الاقليمي .

4 -تطوير الاسلوب الدبلوماسي و اعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية و هذا بدلا من ان تكون جسرا يتم العبور عليه من الشرق و الغرب بل هي مركز المنطقة و تتفاعل مع جيرانيها اقليميا و دوليا .

5 -الانتقال من السياسة الجامدة و الكمون الدبلوماسي الى الحركة الدائمة و التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا [108].

في وظل انتهاج سياسة خارجية للحزب تقوم اساسا على تغيير الاسلوب الدبلوماسي و اعطاء نهج جديد للسياسة التركية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي فالسياسة الخارجية تعكس التوجه الاسلامي السياسي التحديثي لحزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا ، وتسعى الى استعمال قوة التجارة الى جانب الروابط التاريخية لنشر الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، وتشكيل منعطف تاريخي مهم ولا سيما ان السياسة الخارجية تقوم على سياسة العمق الاستراتيجي وتوسيع نفوذه تجاه ايران و الدول المجاورة وعليه وضع احمد اوغلو سياسة تسعى الى تخفيض المشكلات مع الدول المجاورة الى نقطة الصفر[109] .

1 -السياسة الخارجية على المستوى الاقليمي :

اخذت العلاقات التركية العربية تتشكل و تتأسس على اسس عقلانية بعد الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي ، الى جانب وصول حزب العدالة و التنمية للحكم في 32002 الى جانب التغيير الذي طرأ على البيئة الاقليمية بشكل خاص ولعل اهم تغيير هو ذلك الذي حصل بالنسبة لصانع القرار التركي و التي تتمحور حول ضرورة تجاوز الترسبات الماضية و ترسيخ الوعي بمصير اقليمي مشترك ، بالإضافة الى الحفاظ على علاقات بينية متوازنة و الذي تجسدت من خلال وصول حزب العدالة والتنمية للحكم و للوقوف على اهم التغييرات التى حصلت منذ وصول حزب العدالة و التنمية تجاه السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية

---

[108]–محمد نور الدين ؛ السياسة الخارجية : اسس و مرتكزات ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2009، ص 138.

[109]–الصالح زعطوط ، مرجع سابق ،ص 88.

-السياسة الخارجية التركية تجاه العراق :اتخذت العلاقات التركية العراقية منحى جديد منذ تولي حزب العدالة للسلطة ابتداء من معارضة الدولة التركية للولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا عام 2003 من خلال رفضها لإنزال قواتها في الاراضي التركية و فتح جبهة شمالية ، وذلك وعيا منها بان اي تدخل عسكري امريكي سيلحق الضرر بالعلاقات الاسلامية العربية ، وبعد احتلا ل العراق سنة 2003 بادرت تركيا الى استقبال رؤساء حكومة العراق ، كما سعت الى حماية حدودها مع العراق من اجل منع دخول الارهابيين الى حدودهما ، كما تم فتح المعابر الحدودية من اجل التجارة مع العراق.[110]

و قد تمحورت السياسة الخارجية اتجاه القضية الكردية في:

-تصفية الحزب العمال الكردستاني.

- العمل على منع تقسيم العراق على اساس طائفي او عرقي يمكن ان يؤدي الى قيام دولة كردية مستقلة ، وخلال سنة 2007 شهدت العلاقات التركية العراقية توترات بسبب طلب تركيا من العراق اخراج حزب العمال الكردستاني من اراضيه بعد الهجمات التي قان بها داخل تركيا في حين اتهمتها بتدعيمها للحزب الكردستاني ، وقامت تركيا بضرب مواقع حزب العمال الكردستاني من اجل الحد من نشاطه .

كما برز الدور التركي ليس في العراق فقط من خلال دعم تركيا للمجموعات السنية من اجل الدفع بالعملية السياسية ، كما واصلت جهودها من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولي كلا البلدين ونجح اردوغان خلال زيارته للعراق للحصول على موافقة الحكومة الاتحادية برئاسة نوري المالكي على التصدي لحزب العمال الكردستاني ، كما اعرب عن نيته في ملاحقة الحرب من اجل المحافظة على امن تركيا الداخلي [111].

-السياسة التركية تجاه سوريا : منذ تأسيس الجمهورية التركية كانت العلاقات بين البلدين سيئة بسبب عدد من الملفات منها ضم تركيا لواء الاسكندرونة ، وعلاقاتها مع اسرائيل بالإضافة على النزاع حول المياه ، لكن شهدت العلاقات التركية السورية تحسنا بعد ما طرد الرئيس الراحل حافظ الاسد زعيم حزب العمال الكردستاني ، بحيث شهدت العلاقات تطور من خلال زيارة بشار الاسد لتركيا وتم خلال هذه الزيارة توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين من خلال انشاء منطقة تجارة حرة ، كما نجحت تركيا من خلال الوساطة بين تركيا و اسرائيل

---

[110] –ميشال نوفل ،" تركيا في العالم العربي :الاطار المفهوميلإعادة توزيع السياسة الخارجية " مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 92 ،2010 ،ص 36.

[111] –مصطفى اللباد،تركيا و العرب ، شروط التعاون المثمر، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010، ص23.

ارعاية مفاوضات سلام غير مباشرة من اجل التوصل الى اتفاق سلام بين الطرفين.

-السياسة الخارجية التركية اتجاه ايران : مثلت ايران احد عناصر التهديد بالنسبة للدولة التركية سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة او كمصدر لعدم الاستقرار وبعيدا عن التنافس المذهبي باعتبار ايران امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية و تركيا امتداد للإمبراطورية العثمانية السنية ،و نتيجة للأوضاع في المنطقة وسقوط النظام السياسي العراقي ، استغلت تركيا العداء العربي لإيران اصبحت تمد في سياساتها وهذا ما شجعته الولايات المتحدة الامريكية من اجل موازنة الثقل الايراني مع تركيا وبدأت تركيا تنشط سياساتها الخارجية تجاه ايران وقد ساعدها امران :ان هناك ارضية مشتركة وذلك خوف كل من تركيا و ايران من تنامي حزب العمال الكردستاني بما يهدد امن البلدين و الامر الاخر هو رغبة طهران في ايجاد نافذة محايدة من اجل اطلاله على المجتمع الدولي ، وفي اطار التعاون ترى تركيا [112]
ان لدى ايران الحق في امتلاك النووي ولكن يبقى تطويره من اجل غايات سلمية كما ترفض تركيا التنسيق او التعاون مع تركيا لتوجيه الضربة لإيران .

-دور تركيا في القضية الفلسطينية : تعتبر القضية الفلسطينية من اهم القضايا ، حيث تعد من احد القضايا المهمة في السياسة الخارجية التركية حيث تؤثر بين اسرائيل و تركيا خاصة وان بينهما تحالف استراتيجي فقد اهتمت تركيا بالقضية الفلسطينية وأدانت اغتيال احمد ياسين بشدة ، كما انشئت تركيا المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي و الاجتماعي ، كما كان لرئيس الحكومة رجب الطيب اردوغان موقف مندد بالكيان الاسرائيلي دفاعا عن غزة عام 2009 وقام بإلغاء زيارة وزير الخارجية داوود اوغلو لإسرائيل وهذا اكسب تركيا تأييدا كبيرا من قبل الدول العربية و في 24 سبتمبر 2009 وقف اردوغان امام الجمعية التابعة للأمم المتحدة ليدعو بفتح المعابر الحدودية مع قطاع غزة من اجل اعادة اعمارها ، ولعل احداث قافلة اسطول الحرية في 31 ماي 2010 غيرت بشكل كبيير في دور الدولة التركية تجاه القضية الفلسطينية .[113]

2 -السياسة الخارجية على الصعيد الدولي:

---

[112]- – ياسر احمد حسن ؛ مرجع سابق ، ص .211

[113] - شريف تغيان ؛ مرجع سابق ؛ ص 194.

1 – الولايات المتحدة الامريكية : منذ رفض البرلمان التركي في 2003 على نشر قوات امريكية على الاراضي التركية و فتح الجبهة الشمالية لضرب العراق ظهرت علاقات التوتر بين البلدين رغم محاولة تركيا لترطيب الاجواء ، الا ان التصريحات المتعاقبة لواشنطن بدورها عبرت عن انه من الصعب عودة العلاقات الى ما كانت عليه سابقا ، حيث فرضت القوات العسكرية التركية في الحرب على العراق بان اعدادهم ستكون نفس اعداد القوات الامريكية ، حيث طالبو بضمانات بعدم اقامة كيان كردي في العراق ، كما اصروا على ان تكون قواتهم تحت قيادة تركية ، وعل الرغم من تردي الاوضاع بين البلدين الا ان "عبد الله غول " ان علاقات تركيا بأمريكا ستستمر لانها مبنية على اسس قوية التي تتمثل في الديمقراطية و الحرية و اقتصاد الحر ، حيث يمكن القول على ان امريكا لا يمكن لها ان يستغني عن تركيا لان هذه الاخيرة هي من فاتحت الولايات الامريكية في مشروع الشرق الاوسط .

2-الإتحاد الأوروبي : مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002 غير في سياسته الخارجية ،وخاصة في اطار مساعيه للإنضمام الى الاتحاد الأوروبي ، وفي 3 اكتوبر 2005 بدأت محادثات الانضمام بين الاتحاد الاوروبي ، بعد ان تمكنت من إقناع دول الإتحاد الأوروبي مع اعضاء القمة الاوروبية في ديسمبر 2004، قامت حكومة حزب العدالة و التنمية لإصلاح سياستها الداخلية والخارجية من اجل ضمان العضوية في الإتحاد الاوروبي من خلال القدرة على احداث تغييرات لم تحدث منذ رحيل اتاتورك حيث تم ابعاد الجيش من المشاركة في الحياة السياسية و تم منح الأكراد حق البث الاعلامي من خلال فتح قنوات خاصة بهم، وإعادة صياغة قانون العقوبات ، فألغيت عقوبة الاعدام وتحريم التعذيب وقد وضع الاتحاد الاوروبي مجموعة من المعايير من اجل انضمام تركيا للاتحاد وتتمثل في :[114]

-قيام مؤسسات ديمقراطية و احترام حقوق الانسان.

-تبني معايير اقتصاد السوق ، والقدرة على تحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الاسواق.

- القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية.

وكل هذه الالتزامات تم القبول بها من طرف حكومة حزب العدالة و التنمية ،[115]

---

[114]-المرجع نفسه ، ص 169.

[115]- زعطوط الصالح ، مرجع سابق ، ص99.

خاتمة الفصل:

تم تناول في هذا الفصل اهم المشاكل التي كانت تعاني منها الحكومة التركية في ظل الائتلاف الحكومي ، من مشاكل اقتصادية تتمثل في مشكل التضخم وعجز في الموازنة العامة ، ولكن بعد وصول حزب اسلامي متمثل في حزب العدالة و التنمية للحكم في 2002 ، حيث اخذ بمبدأ العلمانية كضمانة للديمقراطية الحقه ، وجاء ضمن سياسة الحزب سياسات على المستوى الداخلي و الخارجي ،فعلى المستوى الداخلي انتهجت سياسات تعمل على تحقيق الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، اما على مستوى السياسة الخارجية قامت بوضع سياسات تصفير المشكلات مع الجيران و تحسين الاداء الدبلوماسي.

مقدمة.....أ-ج

الفصل الأول:الإطار النظري للنخبة و التنمية السياسية .....

المبحث الأول :المفاهيم و المقاربات النظرية للنخبة.....

المطلب الأول : مفهوم النخبة .....

المطلب الثاني :النظريات المفسرة للنخبة .....

المطلب الثالث :انواع النخبة.....

المبحث الثاني : المفاهيم والمقاربات للتنمية السياسية.....

المطلب الاول :تعريف التنمية السياسية .....

المطلب الثاني :مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية .....

المطلب الثالث :المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية.....

الفصل الثاني :اثر النخبة في التنمية السياسية.....

المبحث الاول :الوظيفة التنموية للنخبة السياسية .....

المطلب الاول :الاسس التنموية للنخبة السياسية .....

المطلب الثاني :دور النخبة السياسية في التنمية السياسية .....

المطلب الثالث :عوامل النخبة المؤثرة في التنمية السياسية.....

المبحث الثاني :النخبة و ازمات التنمية السياسية.....

المطلب الاول :في الجانب السياسي.....

المطلب الثاني : في الجانب الاجتماعي.....

الفصل الثالث :النخبة السياسية في تركيا.....

المبحث الاول:الوضعية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية قبل 2002 .....

المطلب الاول : الواقع السياسي.....

المطلب الثاني : الواقع الاقتصادي.....

المبحث الثاني : وصول حزب العدالة و التنمية 2002.....

المطلب الاول:تعريف حزب العدالة و التنمية.....

المطلبالثاني:آليات الحزب لتحقيق الاستقرار و التنمية.....

المبحث الثالث : السياسة الداخلية و الخارجية للحزب .....

المطلب الاول:السياسات الداخلية .....

المطلب الثاني :السياسات الخارجية.....

الخاتمة.....

قائمة المصادر و المراجع .....

فهرس المحتويات.....

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

سورة الأعراف ، الآية :3.

المصادر:

1-بن خلدون عبد الرحمان،مقدمة بن خلدون ،بيروت : دار الفكر ،2004.

الكتب:

2- أحمد حسن ياسر، تركيا :البحث عن المستقبل ، القاهرة : الدار المصرية ، 2006.

3- الاقداحي هشام محمد ، سيكولوجية النخبة العليا والزعامة ، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،2009.

4- الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، مصر : دار المعرفة ، 2000.

5-الشريفي نداء صادق ، تجليات العولمة على التنمية ، الأردن : جهينة للنشر و التوزيع ، 2008.

6- الضناوى محمد علي ، مقدمات في فهم الحضارة الاسلامية ، الجزائر : مؤسسة حراء الاعلامية ، 1993.

7 - الطبيب مولود زايد ، علم الاجتماع السياسي ، ليبيا : دار الكتب الوطنية ،2007 .

8- الغزالي حرب أسامة ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت عالم المعرفة ،1978.

9- الندوي ، ابو الحسن على الحسن ، الطريق الى السعادة و القيادة للدول و المجتمعات الاسلامية جدة ، ط 4 ، الجزائر : مؤسسة الاسراء للنشر و التوزيع (د.س.ن).

10- النعيمي احمد نوري ، النظام السياسي في تركيا ، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2011.

11- اوزتورك ابراهيم ، التحولات الاقتصادية بين 2002-2008 ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2010.

12- باكير علي حسن ، و آخرون ،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدوحة : دار العربية للعلوم ناشرون ، 2009.

13-باكير علي حسن ، تركيا : الدولة و المجتمع و المقومات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية النموذج الاقليمي و الارتقاء العالمي ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2010.

14- بن خرف الله الطاهر ، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962، 1989) ،بين التصور الايديولوجيوالممارسة السياسية : الاساس الايديولوجي للنخبة الحاكمة في الجزائر ، الجزائر : دار هومة ، 2007.

15-بيومي على محمد ، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي ، مصر : دار الكتاب الحديث ، 2004.

16- تغيان شريف ، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول و محطم الصنم الاتاتوركي، القاهرة : دار الكتاب العربي ، 2011.

17-جلول محمد زاهر ، التجربة النهضوية : كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا نحو التقدم ، لبنان : مركز نماء للبحوث و الدراسات ، 2013.

18-حبيب كمال ، الدين و الدولة في تركيا المعاصرة ، صراع الاسلام و العلمانية ، القاهرة : مكتبة جزيرة الورد ، 2010.

19-حبيب كمال ، الاسلاميون الاتراك ، من الهامش الى المركز ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2010.

20- خولي معمر ، الاصلاح الداخلي في تركيا ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

21- زمام نور الدين ، القوى السياسية و التنمية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007.

22-سالم صلاح ، تحولات الهوية و العلاقات العربية التركية ، مصر : هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الاعلان ، 1999.

23-شلبي محمد ،المنهج في التحليل السياسي ، الجزائر ، مكتبة نوميديا للثقافة و العلوم ، 1997.

24-شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الاقتربات ، الادوات ، الاردن (د.د.ن)، 1986.

25-طاشمة بومدين ، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و اشكاليات ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.

26-عبد الجليل طارق ، الساسة و العسكر في تركيا ، واقع العلاقة ومآلها ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ،2012.

27-غازي فيصل حسين ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، عمان : دار الراية للنشر و التوزيع ، 2014.

28-غربي على وآخرون ، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة ، مصر : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2003.

29-غربي على و اسماعيل قيرة ، في سوسيولوجيا التنمية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية

، 2011.

30-غزالي عبد الحليم ، الاسلاميون الجدد و العلمانية الاصولية في تركيا ، ظلال الثورة الصامتة ، مكتبة الشروق الدولية ، 2007.

31-غليون برهان ، مجتمع النخبة ، بيروت : معهد الانماء العربي ، 1986.

32-قدورة عماد ، الجمهورية التركية الثانية : المفهوم ، المنجزات ، المتطلبات ،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2014.

33-قرنفل حسن ، المجتمع المدني و النخبة اقصاء ام تكامل ؟ المغرب: افريقيا الشرق ، 2000.

34-مكي ثروت ، النخبة السياسية و التغيير الاجتماعي ، تجربة مصر من 1952-1967، مصر : عالم الكتب للنشر و التوزيع ،2005.

35- نور الدين محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في السياسة و العلاقات الخارجية ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، 1998.

36-نور الدين محمد ، السياسة الخارجية ، اسس ومرتكزات ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2009.

37 -نوفل ميشال ، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون 2010.

38- وهبان احمد ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ، مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000.

المجلات والدوريات :

39-المشاط عبد المنعم ، الصفوة السياسية و التنمية السياسية ، مجلة الوحدة ، العدد 66، 1999.

40-سعيدي السعيد ، سياسية تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة و التنمية و انعكاساتها على العلاقات التركية العربية ، مجلة المفكر ، الجزائر ، جامعة بسكرة ، العدد 10 ، 2014.

41-عيدان المجمعي محمد شطب ، النخبة السياسية و اثرها في التنمية السياسية ، مجلة تكريت ، العدد 4 ، جامعة تكريت (د.س.ن)

42-ليتيم فتيحة ، تركيا و الدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط ، مجلة المفكر ، العدد.5.2010

43-سلامة محمد معتز، الجيش و السياسة في تركيا ، السياسة الدولية ، العدد 131، 1998.

44-هلال على الدين ، النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية ، مجلة الاهرام ، العدد .1.2015

الموسوعات :

45-عبد الكافي اسماعيل ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)(د.س.ن).

الدراسات غير المنشورة :

46-الزبيري عبد الله ،" النخب السياسية في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2001.

47- بياضي محي الدين ، " المجتمع المدني في دول المغرب العربي و دوره في التنمية السياسية " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2012.

48-زعطوط الصالح ،" دور القيادة السياسية في استقرار الانظمة السياسية :حكومة حزب العدالة والتنمية التركي نموذجا 2002-2012 " مذكرة لنيل شهادة الماستر ، في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2014.

49- صاغور، هشام ،" دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية (1989 - 2011) " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ،2011.

50-طاشمة ،بومدين ،" مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية في الجزائر (1988-1992) "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 2001.

51- عباش ، عائشة ، " اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي ،مثال تونس"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،2008.

المحاضرات :

52- دبور،على امين محمد ، "دراسات في التنمية السياسية "، قسم الاقتصاد و العلوم السياسية ، الجامعة الاسلامية ، 2011-2012.

روابط الكترونية :

53-نصار،فاتن ، العدالة والتنمية : اربعة اسباب وراء الفوز 15-6-2011،متحصل عليه : www.alamatonline.net/13;php ?id=5005

ملخص الدراسة:

تم التركيز في هذه الدراسة على حكومة حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة في 2002 ، وعلى جملة السياسات التي قامت بها من اجل تحقيق تنمية سياسية و تمثلت هذه السياسات في :

على مستوى السياسة الداخلية : وتم تناولها في المحاور التالية :

-اصلاحات في مجال الحريات و تم تعديل بعض من مواد الدستور

-الاصلاحات الاقتصادية .

-الاصلاحات الاجتماعية

اما على مستوى السياسة الخارجية : فتمثلت في مايلي

-اتباع سياسة تصفير المشاكل بمعنى صفر مشكل.

-تطوير الاسلوب الدبلوماسي .

-سياسة متعددة الابعاد

- التعاون الاقتصادي مع سوريا و العراق في عام 2003. ساهمت كل هذه السياسات في تحقيق الحزب للاستقرار السياسي و الوصول الى تحقيق التنمية السياسية وزيادة دور تأثير تركيا على المستوى الاقليمي و الدولي .

Resume:

In this study we focus on the on the government justice and development party. since his arrival to the authority in 2002 and on the total of policies which it deed it for realizing policies development ,and this polices are:

1-The level of interior policies it characterized in these points:

1-Reparations on liberty field and it reformatted same constitution paragraphs

2-Economic reparation.

3-Social reparation.

On the ether hand the level of exterior policies, it characterized on:

1-Follow-up the policies of minimize the problems.

2-Development of the diplomatic style.

3-A divers dimension policies.

4-Economic solidarity with Syria and Iraq on the year 2003. All this policies contribute to realize the party for the policies constancy and to get the policies development. Furthermore to add more turkey effects on the region level and world level.